جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم إقتصادية تسيير وعلوم تجارية
شعبة علوم إقتصادية
تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم
دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2018

من إعداد الطالبتين:

- بن ديبة أم الخير
- بوعلاوي حنان

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
01	مدياني محمد	استاذ محاضر	رئيسا
02	صديقي احمد	استاذ محاضر	مشرفا
03	مومن عبد الكريم	استاذ محاضر	ممتحنا

الموسم الجامعي 2019- 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم *الآية 32 سورة البقرة*

وبصدق الوفاء والإخلاص نتقدم بالشكر والامتنان والتقدير إلى المشرف على هذا العمل الدكتور *صديقي أحمد* على قبوله تأطير هذه المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التي مكنتنا من إخراجها في شكلها النهائي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء الجنة المناقشة على قبولهم تحكيم هذا العمل وصرفهم جزء من وقتهم الثمين من أجل قراءته.

وكذلك أتقدم بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كل باسمه كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى عائلتنا وكافة الأصدقاء والزملاء وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العملمن قريب أو بعيد

أم الخير

حنان

الاهداء

الى خالقي و بارئي و منجني في الدنيا و الاخرة

الى فيض الحنان و مثلي الاعلى

أمي الغالية التي لم تبخل عليا بدعائها يوما

الى أبي الذي ان قضيت عمري ارثيه حقه ما اوفيه أجروا من الله

ان يجعل هذا العمل في ميزان حسناته

الى النجوم التي اهتدي بها إخوتي كل باسمه

والكتاكيت الصغار سمية وأمينة كل كل من اعمامي وعماتي

واخوالي وخالاتي ومن تجمعني بهم صلة الرحم و القرابة

الى من هم كالنور للعين زميلاتي وزملائي

واصدقائي الذي كانوا لي نعم الصحبة

والى من شاركتني هذا الجهد صديقتي واختى وعزيزتي حنان

الى كل من ملئ قلبي ولم يسعه قلمي الى قارئ الأسطر وكل من أعرفهم

ام الخير

اهداء

الحمد لله تعالى على كرمه وتوفيقه لي في اعداد هذه المذكرة المتواضع

أهدي ثمرة هذا العمل:

الى أعز ما املك في الوجود الى ابر الناس بصحبتي الى التي قد تحملت الشقاء، الى ينبوع الحنان والحب والكرم، الى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف امي حبيبتي الغالية الزهرة

الى أبي الذي ان قضيت عمري ارثيه حقه ما أوفيه أرجوا من الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته

الى بؤرتا عيني وسندي إخوتي خاصة الاخت العزيزة علي وحبيبتي فاطمة

الى كل اصدقائي وصديقاتي والى كل أقاربي

الى من وسعتهم مخيلتي ولم تسعهم مذكرتي

حنان

الفهرسة

الفهرس	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	II-III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: أدبيات نظرية للدراسة	5-28
تمهيد	5
المبحث الأول: الإطار النظري لإستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية	6
المطلب الأول: إستقلالية البنك المركزي	6
أولاً: مفهوم وأنواع إستقلالية البنك المركزي	6
ثانياً: مبررات ودوافع إستقلالية البنك المركزي	8
ثالثاً: معايير إستقلالية البنك المركزي وطرق قياسها	11
المطلب الثاني: اثر إستقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية	15
أولاً: مفهوم السياسة النقدية	15
ثانياً: أهداف السياسة النقدية	16
ثالثاً: أدوات السياسة النقدية	19
المطلب الثالث: العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم	21
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع	23
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	23
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	24
المطلب الثالث: : جوانب الاختلاف والتطابق مع الدراسات السابقة	25
خلاصة	28
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر إستقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم (1990-2018)	30-59

تمهيد	30
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة	31
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	31
أولاً: البنك المركزي قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10	31
ثانياً: البنك المركزي بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10	34
ثالثاً: إستقلالية بنك الجزائر وأهم التعديلات التي طرأت عليه	37
المطلب الثاني: الأدوات والأساليب المستعملة في الدراسة	40
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	41
المطلب الأول: واقع ومعايير إستقلالية بنك الجزائر	41
أولاً: واقع إستقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 03-11	41
ثانياً: المقارنة بين القانون 90-10 والأمر 03-11 والمتعلقين بالنقد والقرض	43
ثالثاً: معايير إستقلالية بنك الجزائر	45
المطلب الثاني: تحليل نتائج أثر إستقلالية بنك الجزائر على مكافحة التضخم	47
أولاً: اثر إستقلالية بنك الجزائر على الأهداف النهائية للسياسة النقدية (التضخم)	47
ثانياً: تقييم نتائج إستقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية	53
ثالثاً: عرض ومناقشة دراسة أثر إستقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية في مكاحة التضخم	54
خلاصة	59
خاتمة	61
قائمة المصادر والمراجع	64

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاستقلالية العضوية للبنك المركزي في أكبر الدول.	13
02	مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر ثماني دول.	14
03	مقارنة بين الدراسات السابقة ولدراسة الحالية.	25
04	مقارنة الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية.	26
05	الشبكة المصرفية في الجزائر قبل 1962.	32
06	المقارنة بين القانون 90-10 والأمر 03-11 والمتعلقين بالنقد والقرض	43
07	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2018.	48
08	تطور معدل النمو للناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 1990-2018.	50
09	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2018.	51
10	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2018.	52

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور.	18
02	العلاقة بين معدل التضخم والاحتياطي الالزامي للفترة 1990-2018.	55
03	العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم للفترة 1990-2018.	56
04	العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي خلال 1990-2018.	57

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان
01	تطور معدلات التضخم والاحتياطي الإلزامي للفترة 1990-2018.
02	تطور معدل الفائدة الحقيقي ومعدل إعادة الخصم للفترة 1990-2018.

المقدمة

يعتبر موضوع إستقلالية البنوك المركزية من أهم وأكثر الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية في الآونة الأخيرة، بسبب التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى المنادة بإستقلالية البنوك المركزية هي عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية في مواجهة ظاهرة التضخم بسبب تدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسمها، مما قد يتعارض في كثير من الاحيان مع قرارات البنك المركزي.

ويؤيد العديد من الاقتصاديين إستقلالية البنك المركزي في مجال وضع السياسة النقدية مستندين إلى أن مصداقيتها وقدرتها على تحقيق الهدف الخاص باستقرار الأسعار سوف يكون أفضل إذا ما زادت درجة استقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية ، في حين أن البنك التابع للحكومة لا يمكنه الإلتزام بطريقة ذات مصداقية بهدف تحقيق الاستقرار في الاسعار، لأن الأعوان الاقتصادية سوف تلاحظ في هده الحالة عدم التناسق في تصريحاته وتصرفاته مما يفقده الثقة في إمكانية إلتزامه بتحقيق مثل هذا الهدف.

وقد تمكنت العديد من الدول من منح بنوكها المركزية المزيد من الإستقلالية وذلك من خلال مراجعة قوانينها وتعديلها، حيث يتم تقلص دور الحكومة في مجال تحديد السياسة النقدية مما أدى إلى تعاظم دور البنك المركزي في هذا المجال، ومن بين هذه الدول نجد فرنسا، ألمانيا والو. م. أ وغيرها من الدول التي تخلصت حديثا من سيطرة الدولة على اقتصادها وبدأت في التحول إلى اقتصاد السوق.والحقيقة المؤكدة أنه حتى الآن لا يوجد بنك مركزي مستقل تماما في إدارة المعروض النقدي، حيث أن الاستقلال التام لن يكون مقبولا من الناحية النظرية ومستحيلا في الواقع التطبيقي، ويرجع ذلك إلى العلاقة الوثيقة التي تربط بين البنك المركزي والحكومة أو البرلمان.

وفي الجزائر لم يظهر الاستقلال الحقيقي للجهاز المصرفي إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، وكان البنك المركزي أول من استفاد منه، حيث منحه هذا القانون إستقلالية وإن كانت غير تامة، وهذا بعد فشل العديد من محاولات الإصلاح التي عرفتها، حيث أن بنك الجزائر يلعب دور رئيسي في مجال النقد والقرض بصفته مستقلا عن السلطة التنفيذية من أجل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

أولا:لاشكالية.

بناء على ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

كيف يمكن أن تؤثر درجة إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم؟

الأسئلة الفرعية:

حتى نتمكن من فهم ومعالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. ما المقصود باستقلالية البنك المركزية؟
2. فيما تتمثل أهم معايير قياس إستقلالية البنك المركزي؟
3. ما هي النتائج والإضافات التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10؟

الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة نستطيع وضع جملة من الفرضيات وهي على النحو الآتي:

1. استقلالية البنك المركزي هي انفصاله التام عن الحكومة.
2. استقلالية البنك المركزي تخضع إلى مقياس معين حسب معايير استقلالية البنك المركزي.
3. جاء قانون النقد والقرض 90-10 ليعطي استقلالية أكبر للبنك المركزي.

ثانياً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الكبير والفعال الذي يلعبه البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية عند حصوله على إستقلالية أكبر وعدم خضوعه للتدخلات السياسية، لتصبح له الحرية في تحديد الأهداف المنشودة واختيار الأدوات المناسبة لذلك على أن تكون قراراته متسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ثالثاً: أهدافالدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

1. تحديد مفهوم إستقلالية البنك المركزي.
2. تحديد أهم المعايير المستخدمة لقياس درجة إستقلالية البنك المركزي.
3. التطرق الى أثر إستقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية.
4. تسليط الضوء على العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

رابعاً:أسباب اختيار الموضوع

1. كون الموضوع يدخل في مجال التخصص.
2. الميول الشخصي لموضوع الدراسة.
3. الموضوع مساعدة من الأستاذ المشرف في توجيهاته لنا.
4. قلة الابحاث والدراسات التي تشمل موضوع الدراسة مقارنة بالدراسات الأخرى.
5. حداثة وأهمية الموضوع.

خامساً:حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، المكاني يتمثل في الجزائر أي دراسة إستقلالية البنك المركزي في الجزائر، الإطار الزماني كان في الفترة 1990-2018 باعتبار أن بداية هذه الفترة تمثل نقطة تحول الى اقتصاد السوق وصدور قانون النقد 90-10الذي منح لبنك الجزائر إستقلالية أكبر.

سادساً: منهج الدراسة

من أجل دراسة إشكالية موضوع دراستنا والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات، تعين علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي. بحيث تم إستخدام المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم الأساسية لإستقلالية البنوك المركزية في رسم سياستها النقدية، أما المنهج التحليلي فقد تم إعتماده لتقييم إستقلالية بنك الجزائر وأثرها على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

سابعاً: صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات والعراقيل التي تعرضنا لها في إنجاز هذه الدراسة هي:

1. تضارب الإحصائيات واختلافها من مصدر الى آخر.
2. صعوبة الحصول على معلومات البحث و الاتصال بالمكتبة الجامعية و هذا راجع الى الجائحة المرضية المسماة ب كوفيد 19.

ثامناً: هيكلة الدراسة

للإجابة عن الاشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات، قسمنا الدراسة الى فصلين سبقتهما مقدمة وتلتها خاتمة.

الفصل الأول: تم تناوله بشكل نظري تحت عنوان الأدبيات النظرية للدراسة، وقد تم تقسيمه الى مبحثين المبحث الأول تضمن الإطار النظري لإستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية، أما المبحث الثاني خصص لعرض الدراسات السابقة للموضوع.

الفصل الثاني: تحت عنوان الدراسة التحليلية لأثر استقلالية البنك المركزي على فعالية الساسة النقدية. وتم تقسيم هذا الأخير الى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الطرق والادوات المتبعة في الدراسة، والمبحث الثاني تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول

أدبيات نظرية للدراسة

تمهيد

تزداد أهمية قضية إستقلالية البنوك المركزية يوما بعد يوم، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، وخاصة بعد التزايد المستمر في عدد الدول التي قامت مؤخرا بتغيير تشريعاتها الذي يمنحها قدرا كبيرا من الإستقلالية لبنوكها المركزية، الأمر الذي يقتضي منها التحديد المنضبط لمفهوم إستقلالية البنوك المركزية وكذا تحديد أهم المعايير لهذه الإستقلالية وطرق قياسها.

بناءا على ما سبق سيتم في هذا الفصل التطرق إلى بعض المفاهيم حول إستقلالية البنك المركزي، ومعرفة اثر إستقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية وكذا العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم وفي الأخير الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع وعليه سيكون تقسيم الفصل كالتالي:

- **المبحث الأول:** الأطار النظري لإستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية.
- **المبحث الثاني:** الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: الإطار النظري للإستقلالية-البنك المركزي والسياسة النقدية-

تسعى معظم الدول إلى تعزيز استقلالية بنوكها المركزية بحيث تحميها من التدخل السياسي للسلطة النقدية، وتوفر لها الظروف المناسبة والضرورية لوضع وتنفيذ السياسة التنفيذية باعتباره المسؤول عن إدارتها، بالنظر إلى الدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، فان استقلاليته تعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها.

المطلب الأول: إستقلالية البنك المركزي.

ان التطورات الاقتصادية و النقدية المحلية و الدولية التي يشهدها العالم ، جعلت استقلالية البنوك المركزية من أهم المواضيع و ازدياد أهميتها يوما بعد يوم ، بالرغم من أن مصطلح استقلالية البنك المركزي ليس جديدا بل هو موجود منذ زمن بعيد . الأمر الذي يقتضي التحديد المضبوط لمفهوم استقلالية البنك المركزي ، لأهميتها و تحديد أهم معايير هذه الاستقلالية .

أولاً: مفهوم وأنواع إستقلالية البنك المركزي.

1/ مفهوم إستقلالية البنك المركزي.

حددت الإقتصادية يورسلاهكس مفهوم البنك المركزي أنه مجموعة من العقول ذات المعارف العلمية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية والإقتصادية والقانونية، والذي ينظم عملها في مؤسسة لها صلاحيات واسعة وإستقلالية في ممارسة أعمالها لتحقيق الأغراض التي يعرف العالم المتقدم على أنها أغراض البنوك المركزية..الخ.

إن موضوع إستقلالية البنوك المركزية من أهم وأكثر الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية منذ سنوات مضت وحتى الوقت الراهن. ولعل السبب في أهمية هذا الموضوع يرجع إلى التطورات الإقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم.

قد يعتقد البعض أن موضوع إستقلالية البنوك المركزية تعني إستقلالها عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي ..الخ [1]، ولكننا نرى أن معنى إستقلالية البنوك المركزية هي الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي حيث أن البنك المركزي ما هو الا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة ولكن أن تكون قرراتها مستقلة وأن تكون السياسة النقدية مستقلة الى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ونعني بإستقلالية البنك المركزي إستقلاليته في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن ضغوطات الحكومة، حتى لا يتم تسخيره كأداة لتمويل العجز في الميزانية،

[1] – زكريا الدوري، يسرا السامرائي،**البنوك المركزية والسياسات الاقتصادية**، داراليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2013، ص115.

وانطلاقا مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لإستقلالية البنك المركزي والذي يعرف على أنه "الحرية في رسم وتنفيذ السياسة النقدية دون خضوعه للإعتبارات أو التدخلات السياسية، وذلك من خلال تحديد الأهداف المناسبة، على أن تكون قرارات البنك المركزي متسقة إلى حد كبير مع السياسة الإقتصادية العامة للدولة، وهي بهذا لا تعني الانفصال التام للبنك المركزي عن الحكومة سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية أو الهيكل التنظيمي كونه مؤسسة حكومية، وإنما يكون هناك إتفاق وتنسيق في تحديد أهداف السياسة النقدية بينهما".

وتكمن أهمية إستقلالية البنك المركزي في النقاط الآتية:

- مكافحة التضخم.
- إعطاء مصداقية للسياسة النقدية.
- رفع كفاءة البنك المركزي بإبعاده عن ضغوطات السياسة وتناقضاتها.[1]

2/ أنواع استقلالية البنك المركزي.

هناك عدة جوانب لإستقلالية البنك المركزي ندرجها فيما يلي:

2-1/ إستقلالية الأهداف وإستقلالية الأدوات.

تعد التفرقة بين تمتع البنك المركزي بالإستقلالية في صياغة هدف أو أهداف السياسة النقدية كاستهداف لتضخم مثلا، وبين تمتعه بالإستقلالية في إختيار وتصميم وتنفيذ ادواته النقدية هذا الهدف من الجوانب المهمة التي لقيت إهتماما خاصا من جانب العديد من الدراسات التطبيقية.

فالبنك المركزي يتمتع بالإستقلال في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه وأهداف السياسة النقدية، وقد تصل هذه الحرية إلى أقصاها إذا ما اسند للبنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون أى تحديد آخر، فيتمتع البنك المركزي بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه، كذلك فاذا كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق إستقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية، فإنه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه.

أما من حيث الإستقلال في تحديد الأدوات فإن البنك المركزي يعتبر مستقلاً إذا ما كانت له السلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه.

2-2/ الإستقلالية القانونية والإستقلالية الفعلية.

إن الإستقلالية القانونية مبنية على أساس العناصر المذكورة في التشريعات والقوانين، مثل إجراءات تعيين مسؤولي مجلس إدارة البنك أو المحافظ، مدة تعيينهم، الأهداف الواجب تحقيقها، في حين نجد أن الإستقلالية الفعلية تظهر في مدى تطبيق هذه العناصر المذكورة في التشريعات والقوانين على أرض الواقع.

[1] – عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، ص 74.

2-3/ الإستقلالية العضوية والإستقلالية الوظيفية.

وتتعلق الإستقلالية العضوية بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي، وكذا شروط ممارستهم لوظائفهم في حين تتعلق الإستقلالية الوظيفية بمهام وأهداف البنك المركزي وطبيعة أو قوة الصلاحيات ومدى إدارة أدوات السياسة النقدية، وأخيرا استقلالية ميزانية البنك.

2-4/ الإستقلالية السياسية والإستقلالية الاقتصادية.

تعكس الإستقلالية السياسية غياب تدخل السلطة السياسية في القرارات المتخذة من قبل البنك المركزي مع عدم وجود تأثير على التنظيم المؤسسي للبنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بتعيين وإقالة المسيرين وأيضا ما يتعلق بقوانين البنك المركزي، طول مدة عهدة محافظ البنك المركزي، طبيعة المسؤوليات الموكلة له، وكلها مؤشرات عن الإستقلالية السياسية للبنك المركزي، وعليه يمكن القول أن البنك المركزي المستقل سياسياً يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- لا يقوم رئيس الحكومة بتعيين أو تنصيب محافظ البنك المركزي.
- ليس من صلاحيات رئيس الحكومة تعيين كل أعضاء البنك المركزي.
- مدة عهدة أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي تتجاوز خمس سنوات.
- رئيس الحكومة ليس عضوا في مجلس إدارة البنك المركزي.
- تعمل كل الهيئات التابعة إلى البنك المركزي على ضمان الاستقرار النقدي.
- تتخذ إجراءات قانونية صارمة لمنع إي تواطؤ يمكن أن يكون بين الحكومة والبنك المركزي.

أما بالنسبة للإستقلالية الإقتصادية فهي تعكس حرية إختيار الأهداف والأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي وأيضا إستحالة تمويل عجز الميزانية العامة للحكومة من خلال خلق النقود، كما تتجلى أيضا الإستقلالية الإقتصادية للبنك المركزي في المرتكزات التالية:

- التسبيقات المباشرة المقدمة من البنك المركزي إلى الحكومة متاحة بسعر الفائدة الاسمي.
- التسبيقات المباشرة للقروض تتميز بأجل قصير جدا.
- التسبيقات المباشرة للقروض هي مبالغ محددة.
- البنك المركزي لا يلعب أى دور في السوق الأولي من خلال تمويل القروض العمومية.
- مراقبة النشاطات المصرفية ليست موجهة فقط للبنك المركزي.[1]

[1] – زويش أمينة، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2018)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج-البويرة، 2017-2018، ص 17.

ثانيا: مبررات ودوافع استقلالية البنك المركزي.

1/ دوافع إستقلالية البنك المركزي:

يعمل البنك المركزي في رسم سياسته النقدية تحت ضغوطات الحكومة التي تعرقل عمله ولهذا كان اتخاذ قرار الإستقلالية تحت عدة عوامل نظراً لأهميتها البالغة في بعض دول العالم، ومن الدوافع الرئيسية التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية هي:

- عدم نجاح وتحكم الحكومة في إدارة السياسة النقدية.
- سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والإقتصادية من تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل.
- انهيار نظام بريتن وودز وظهور ظاهرة التضخم في كل الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كناتج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي.
- عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصاً في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية، إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة بين إستقلالية البنك المركزي وتخفيض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو، وهذه الدراسات نادت بضرورة إستقلالية البنك المركزي.
- إن إستقلالية البنك المركزي عن الحكومة تجعله لا يخضع لها وذلك في حالة طلبها أو إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم داخل إقليم الدولة.[1]
- الإرتباط بين استقلال البنك المركزي وبين إعتبار إستقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية.[2]

تتمتع الإستقلالية بأهمية كبيرة جعلتها تنتشر في بلدان العالم بأسره وتتمثل هذه الأهمية في ما يلي:

تعتمد حجة إستقلالية البنوك على مصداقية السياسة النقدية، وبالتالي قدرتها على المحافظة على إستقرار الأسعار في المدى الطويل وبأقل تكلفة إقتصادية ممكنة، هذه المصداقية سوف تتحسن إذا كانت السلطات النقدية تتمتع بإستقلالية عن الحكومة تجعلها تأخذ في الاعتبار الأهداف طويلة الأمد.

فإذا اتبع البنك المركزي سياسة لمكافحة التضخم، فإن هذه السياسة يمكن أن تسفر في الأجل القصير عن ضغوط على أسعار الفائدة وإنخفاض الإستثمار وزيادة معدل البطالة، ولكن في المدى

---

[1]–خافي سهام، رقراق صفية، **فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية**، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2018، 2019، ص 24.

[2] – زينب عوض الله،أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص294.

الطويل سيترتب على هذه السياسة إنخفاض مستمر في معدل التضخم، ومن هنا فان المدى الزمني الذي سيتم فيه تقييم فاعلية السياسة النقدية يعتبر من الاهمية، حيث يتم تقييم سياسة مكافحة التضخم من ناحية آثارها الايجابية طويلة الأجل أو التكاليف قصيرة الأجل، ومن هنا فان التحرر من اعتبارات إعادة الانتخاب أو البقاء في المنصب من جانب البنك المركزي، سوف يدعو إلى الاتجاه لسياسة التضخم بصورة أفضل، مما لو اهتمت الحكومة بإعادة الانتخاب أو البقاء في المنصب.[1]

وتظهر أهمية إستقلالية البنك المركزي في دعم مصداقية السياسة النقدية، إذا ما تعرضنا لمشكلة التعارض في التوقيت، وتظهر هذه المشكلة في تأثر السياسة بعامل الوقت، الذي من كفاءة هذه السياسة فإذا لم يوجد التعهد الملزم من جانب الحكومة بالاستمرار في هذه السياسة، فانه يكون لديها فرصة التحول إلى سياسة أخرى، ومن ثم فان هذا التعارض في التوقيت يمكن أن يضعف قدرة صانعي السياسة في مكافحة التضخم، وبالتالي فان الوسيلة الوحيدة لتحقيق المصداقية هي إلغاء إمكانية تغير السياسة من جانب الحكومة، بواسطة الالتزام بالقواعد التي يعتقد أنها مقبولة من جانب صانعي السياسة، وإذا تم ذلك بالنسبة للسياسة النقدية فان المشكلة تتحدد في كيفية وضع قواعد رشيدة.[2]

2/ مبررات استقلالية البنك المركزي:

على الرغم من أن فكرة إستقلالية البنوك المركزية قد لاقت تأييداً كبيراً وخصوصاً من قبل السلطات المسؤولة في البنوك المركزية إلا أن هناك بعض الآراء المعارضة لإستقلالية البنوك المركزية. وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم الآراء المؤيدة والمعارضة لإستقلالية البنوك المركزية:

2-1/ الآراء المؤيدة:

وتتمثل المبررات المؤيدة فيما يلي:

- إن مصداقية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق و الإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار مع حد الأدنى من التكاليف الإقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذ كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم النظر إلى المدى البعيد، وقد وضع الأساس الفكري لهذا في وقت حديث نسبي مرتبطاً بمسألة (عدم الاستقرار الزمني) للسياسة النقدية.[3]
- إن البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية الرئيسية في أي بلد، وتت مثل أعماله في مراقبة المؤسسات الأخرى، وكذلك إيجاد التنسيق فيما بينها، فلا بد أن يحظى البنك المركزي بالإستقلالية المطلقة.

---

[1] – خالفي سهام، رقراق صفية، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] – خالفي سهام، قراق صفية، **مرجع سابق**، ص25.

[3] – زكريا الدوري، يسرا السامرائي، **مرجع سابق**، ص119-120.

- كذلك من يبرر الإستقلالية انطلاقا من أن المهمة الأولية للبنوك المركزية هي المحافظة على قيمة النقد والقوة الشرائية له، ومن ثم فإن الهدف الأساس ي لاستقلالية البنوك المركزية هو تحقيق الإستقرار النقدي.
- إن معظم البلدان التي شهدت إقتصادياتها إرتفاعاً حاداً في الأسعار ولم يكن من السهولة السيطرة على هذا التضخم في مدة سابقة، ومن ثم استطاعت هذه البلدان السيطرة أو معالجة هذا التضخم فيما بعد، فإن البنوك المركزية في مثل هذه البلدان تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال.[1]

2-2/الآراء المعارضة:

تتمثل هذه المبررات المعارضة في النقاط الآتية:

- إن السياسة النقدية ينبغي أن تتسق مع السياسة الإقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف العامة الإقتصادية، وبما أن البنك المركزي الذي يتمتع بدرجة عالية من الإستقلالية فلا يوجد ضمان لهذا الاتساق، ويرى أنصار هذا الرأي بان موقف نظام البنك المركزي كمنظم لعرض النقود يتميز بميل السلطات النقدية لصالح السياسات الموضوعة للحفاظ على قيمة النقود .
- تفضيل البنك المركزي للسياسات النقدية التي تحقق استقرار الأسعار على السياسات التي تستهدف تحقيق العمالة الكاملة.
- إن المعترضين على إستقلالية البنك المركزي يرون أن السلطات النقدية شديدة التاثر ب الضغوط السياسية ويعتقدون بأن السلطات النقدية قد استخدمت سياسات مصممة لتحقيق منافع لأصحاب المناصب الإدارة الهامة.
- وجود مشكلة التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين هيئة مستقلة في مجال النقد ومجالات السياسات الأخرى خصوصاً سياسات الضرائب وأسعار الصرف.[2]

ثالثا: معايير إستقلالية البنك المركزي وطرق قياسها:

1/ معايير إستقلالية البنك المركزي:

هناك مجموعة من المعايير التي على أساسها يمكن تحديد درجة إستقلالية البنك المركزي ووضعت هذه المعايير بسبب صعوبة قياسها كمياً بشكل دقيق لما يحكمها من عوامل يختلف ترتيبها والوزن النسبي لكل منها، تصنف هذه المعايير إلى صنفين وهما: معايير قانونية ومعايير اقتصادية.

1-1/ المعايير القاتونية:

ويمكن حصر هذه المعايير القانونية في النقاط التالية:

---

[1] – م م خلف محمد الجبوري، **دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية** ، مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي، رقم 56 ، تكريت العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد07 ، العدد2011/23، ص 75.

[2] – الأسعد بن بردي وآخرون، **أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية** ، دراسة حالة الجزائر(1991-2015)، مذكرة تخرج ماستر علوم اقتصادية،تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017، ص 12.

- **مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجلس الإدارة:** في حالة تمتع البنك المركزي بالإستقلالية يقيد حق الحكومة في تعيينهم أو عزلهم طالما أن الإستقلالية تتطلب وجود نص قانوني يمنع إقالتهم من مناصبهم قبل إنتهاء المدة القانونية لعهدتهم.

- **مدة بقاء محافظ البنك وأعضاء مجلس الإدارة:** كلما كانت مدة تولي مهام المحافظ أو إعضاء مجلس إدارة البنك أطول كلما كان ذلك دليلاً على إستقلالية البنك المركزي.

- **الجهة التي تتولي مساءلة المسؤولين عن السياسة النقدية:** إن البنوك المركزية التي تتمتع بالإستقلالية التامة تكون مسؤولة أمام الرأي العام مباشرة ونقل هذه الإستقلالية إذا كانت مسؤولة امام البرلمان وتزداد إنخفاضاً إذا كانت مسؤولة امام الحكومة، وكلما تقلصت أو انعدمت الجهات المسؤولة عن المساءلة ومحاسبة البنك كلما كانت الإستقلالية أكثر.

- **إستقلالية ميزانية البنك المركزي:** أي مدى سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي التي تعد بمثابة وسيلة ضغط غير مباشرة تستعملها الحكومة لتوجيه سياسات البنك للحد من قدرته على الحصول علي الموارد المالية الضرورية في حالة عدم تنفيذ أوامرها، وهذا يعد مؤشراً على عدم إستقلالية البنك المركزي.

1-2/ المعايير الإقتصادية:

وتتمثل فيما يلي:

- **مدى تعدد أهداف السياسة النقدية:** يتمتع البنك المركزي بإستقلالية أكبر إن لم يكن هناك تحديد دقيق ومتعدد لأهداف السياسة النقدية، ومهمته تكون وثيقة الصلة بتحقيق هدف إستقرار الأسعار كهدف وحيد للسياسة النقدية.

- **مدى قدرة البنك المركزي على تحديد معدل التضخم المستهدف:** ويقصد به قدرة البنك المركزي على تحديد الهدف الرقمي لمعدل التضخم دون تدخل الحكومة فهذا دليل على إستقلالية البنك المركزي، أما في حالة تحديده من قبل الحكومة وتترك له حرية إختيار أدوات السياسة النقدية لتحقيقه، أو من خلال التشاور بين الطرفين فهذا يحد من درجة الإستقلالية.

- **مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية:** حتي يستطيع البنك المركزي تحقيق أهداف السياسة النقدية ينبغي أن يكون للبنك المركزي صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية دون تدخل الحكومة في ذلك، وفي هذه الحالة يكون البنك المركزي يتمتع بدرجة عالية من الإستقلالية.

- **مدى إمكانية منح القروض للحكومة:** أى مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإتفاق الحكومي، وكذلك مدى إلتزامه بشراء ادوات دين حكومية ومدى إلتزامه بمنح تسهيلات إئتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها، فكلما كانت قيود الإقراض للقطاع العام أشد صرامة كان البنك المركزي أكثر استقلالية.[1]

2/طرق قياس إستقلالية البنك المركزي:

تختلف قوانين البنوك المركزية بصورة عامة من حيث التركيز ودرجة إستقلاليتها إلا أنه بصفة عامة يمكن قياس هذه الإستقلالية بالإعتماد على مؤشرين مختلفين هما:

2-1/ الإستقلالية العضوية:

وتتعلق بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي وكذا شروط ممارستهم لوظائفهم، ففي بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية لا يتم تغيير محافظ البنك المركزي، كما هو موضح في الجدول الموالي:[2]

جدول رقم 01: الإستقلالية العضوية للبنك المركزي في أكبر الدول

البلدان	تعيين رئيس المحافظ من طرف	مدة خدمة المحافظ	مشاركةالسلطات التنفيذية في اجتماعات البنك المركزي.
و.م. أ	رئيس الدولة،مع تأكيد مجلس الشيوخ (توزيع التعيين)	04 سنوات قابلة للتجديد وغير قابلة للتغيير.	لا
ألمانيا	رئيس الجمهورية معتمدا على اقتراح الحكومة و بعد الأخذ برأي المجلس المركزي للبنك(توزيع التعيين)	08 سنوات قابلة للتجديد غير، قابلة للتغيير	حضور مداولات المجلس المركزي للبنك من طرف أعضاء الحكومة دون حق التصويت ويمكنهم طلب تأجيل القرار لمدة أسبوعين أو أكثر.
المملكة المتحدة	التاج (الملكة)، باقتراح من الوزير الأول.	05 سنوات قابلة للتجديد غير قابلة للتغيير.	لا
بلجيكا	الملك، معتمدا على اقتراح الحكومة(عدم توزيع التعيين)	نفس ما سبق	حق الفيتو معلق من 08 إلى 15 يوم باسم الدولة أو الحكومة.
هولندا	التاج (الملكة)، ويقترح من مجلس الإدارة و censeurs	07 سنوات قابلة للتجديد _ قابلة	لا

[1] – إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر – 03، 2010-2011، ص 90.

[2] – عبد القادر خليل، **مرجع سابق**، ص 75.

	lecollegede (عدم توزيع التعيين).	للتغيير	
فرنسا	قرار مجلس الوزراء (عدم توزيع التعيين).	غير محدودة قابلة للتغيير	الرقيب le censeurs في دور مفتش الحكومة ومراقب مالي يملك حق الفيتو مغلق

المصدر: عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،ص 76.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الولايات المتحدت الامريكية والمملكة المتحدة وهولندا لم تقم باي مشاركة من قبل السلطات التنفيذية في الاجتماعات البنك المركزي، إضافة الى مدة خدمة المحافظ فهي تتغير من بلد لأخر، اما في مايخص تعيين رئيس المحافظ فأنه يختلف كذلك من دولة لأخرى ولكن في هذه الحالة تقوم الحكومات بالاحتفاظ بسلطة هامة في تعيين المسيرين.

2-2/ الإستقلالية الوظيفية:

تتحد بالنظر إلى المسؤوليات مهام وأهداف البنوك المركزية، وكذلك إستقلاليتها المالية، فكلما كانت أهداف السياسة النقدية غير واضحة وعديدة كلما قلت درجة إستقلالية البنك المركزي فالاهداف الواضحة تزيد من إستقلالية البنوك المركزية.[1]

جدول رقم 02: مدى إستقلالية البنوك المركزية في أكبر ثماني دول

المهام الدول	المهام والأهداف	صلاحية قاطعة وكاملة في المجال النقدي	وسائل السياسة النقدية	استقلالية الميزانية
الولايات المتحدة الأمريكية	متعددة	مقسمة	نعم	نعم
ألمانيا	واحدة	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	مقسمة	مقسمة	لا
المملكة المتحدة	لا	لا	مقسمة	لا
بلجيكا	لا	لا	مقسمة	لا
إيطاليا	لا	لا	نعم	نعم
هولندا	لا	مقسمة	نعم	لا
فرنسا	لا	لا	مقسمة	نعم

[1]- صايم محمد الأمين، ناصري الحبيب،**اثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية**،دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة د الطاهر مولاي –سعيدة-،2017-2018، ص11.

المصدر: صايم محمد الأمين وناصري الحبيب، **اثر إستقلالية البنك المركزي علي فعالية السياسة النقدية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة دالطاهر مولاي – سعيدة، 2018، ص11.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة إستقلالية البنوك المركزية في مختلف دول العالم باعتماد معايير محددة. فأذا أخذنا مثلاً المعيار الأول (معيار المهام والأهداف) وقمنا بالمقارنة بين بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي (البنك المركزي للولايات المتحدة الامريكية) والبنك المركزي الألماني نجد بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي متعدد الاهداف والمهام وهذا يحد من إستقلاليته بينما البنك المركزي الألماني فإنه يسعي الى تحقيق هدف واحد وهذا يزيد من إستقلاليته، وهذا إستناداً الى المعيار الاقتصلدي المتمثل في مدى تعدد اهداف السياسة النقدية، وبذلك يمكن الحكم على أن البنك المركزي الألماني يعد أكثر إستقلالية من البنك المركزي للولايات المتحدة الامريكية وذلك وقفاً لمعيار الأهداف والمهام.

المطلب الثاني: أثراستقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية.

اختلف الإقتصاديون في تعريف السياسة النقدية ف أخذ كل واحد منهم هدفا من أهدافها معتبراً أنه هو التعريف الكامل لها، لذ لك سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السياسة النقدية في الفرع الأول، والفرع الثاني أهدافها، والفرع الثالث أدواتها، والفرع الرابع إلى أثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية.

أولاً:مفهوم السياسة النقدية:

توجد في الأدبيات الإقتصادية تعاريف متنوعة وعديدة للسياسة النقدية تعكس بشكل أو بآخر الرؤى التي تحملها السياسة النقدية من حيث أهدافها ومضمونها.[1]

يقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الإجراءات والوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والإئتمان من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع عن طريق إدارة حركة التوسع والإنكماش في العرض النقدي بالقدر الذي يزيد من مستوي النشاط النقدي.[2]

يعرف ج.باريوت(Pariente،1983) السياسة النقدية بأنها مجموعة التدابير التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداثأثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار الأسعار و الصرف.

ويمكن تعريف السياسة النقدية بمعناها الضيق على أنها مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي لمراقبة عرض النقد.

[1] –الطاهر لطرش، **الأقتصاد النقدي والبنكي**، الديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 9–2015، ص 138.

[2] – محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية قياسية)**، الطبعة الأولي، دار للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2009، ص 84.

وفي ظل ه ذا المفهوم عرفها Kentبأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ أهداف اقتصادية محددة لتحقيق الاستخدام الكامل.[1]

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فيمكن تعريفها على أنها جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقود والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي (حجم وتركيب الدين الحكومي).[2]

كما يقصد بها " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.[3]

تعرف السياسة النقدية بالمفهوم الضيق بأنها "كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقود لتحقيق أهداف إقتصادية معينة كهدف النمو والإستخدام الكامل".[4]

أما **الدكتور أحمد زهير شامية:** فإنه يري السياسة النقدية هي "مجموعة الإجراءات التي تتخدها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الإئتمان والتأثير عليه بما ينفق ويحقق الأهداف الإقتصادية التي تصبو إليها الحكومة".[5]

وعلى هذا الأساس نستنتج تعريف شامل للسياسة النقدية والمتمثل في: "السياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي وحجم الائتمان بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية".

ثانياً:أهداف السياسة النقدية:

تسعى السلطات النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تمس جوانب تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لوضعها الاقتصادي، ما يوجب على الحكومة التعاون مع السلطات النقدية لتحقيق هذه الأهداف من خلال التأثير على عرض النقود بالزيادة أو بالنقصان، واستنادا إلى موضوع دراستنا نتطرق إلى كل من الأهداف الوسيطية والنهائية.

---

[1] – لحول عبد القادر، **أثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعيدة، ص2.

[2] –طاهر فاضل البياتي، خالد التوفيق الشمري، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 374.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، **أساسيات الإقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2004، ص 283.

[4]– هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، **النقود والمصاريف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولي، دار وائل للنشر، بغداد، 2009، ص 259.

[5]– محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الإقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 450-451.

1/ الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.[1]

تتمثل الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية فيما يلي:

1-1/ معدلات الفائدة: يقصد بمعدل الفائدة السعر النقدي لإستخدام الأموال القابلة للأقراض، وترجع أهميتها في النشاط الإقتصادي إلى قرون غابرة، وقد تثبت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطية للسياسة النقدية بعد إنهاء الحرب العالمية الثانية.[2]

وهو أحد الأهداف الوسيطية لدى الكينزيين نظرا لوجود علاقة بين معدلات الفائدة ومستويات الاستثمار حيث أن انخفاض معدل الفائدة يسمح بإنعاش الاقتصاد وعودة النمو. و أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية).

وتحرص السلطات النقدية على تتبع تحركات أسعار الفائدة الإسمية لما لها من آثار على المستوى الداخلي (تؤثر على مستوي استثمار المؤسسات) وكذا على المستوى الخارجي (تؤثر على حركة رؤوس الأموال).

2-1/ استقرار أسعار الصرف: أصبح هدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف أهم الأهداف الوسيطية في ظل إرتفاع درجة إنفتاح الإقتصاديات على الخارج و إرتفاع حركة رؤوس الأموال وتزايد النشاط التجاري، (الواردات) حيث تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر صرف التوازني وتعمل على الدفاع على سعر التعادل لأن إستقرار هذا المعدل(سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد إتجاه الخارج. ويستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية، وذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات بتشجيع الصادرات، ولهذا تلجأ بعض الدول إلى ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على إستقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف (تكون عادة نتيجة المضاربة الشديدة على العملات) مما تؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

---

[1] – عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** ، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون–الجزائر، 2005، ص 64.

[2] – بلوافي محمد، **اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر 1970-2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الأقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية 2012-2013، جامعة ابو بكر بلقائد، تلمسان، ص 8.

1-3/ نمو الكتلة النقدية: يتعلق الأمر بكمية النقود المتداولة في الإقتصاد، وهي من بين الأهداف المفضلة للنقديين، ويتم التعبير عنها بواسطة مؤشرات إحصائية، كما تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإرفاق، وأن نمو معدل الكتلة النقدية بقدر مساوي لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يسمح بالقضاء على التضخم(والذي يمثل الهدف النهائي) وعلية تعمل السلطات النقدية اليوم على مراقبة تطور المجمعات النقدية رغم الصعوبات التي تواجه الدول في قياس الكتلة النقدية.[1]

2/ الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية باعتبارها وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية العامة إلى تحقيق نفس أهداف السياسة الاقتصادية، يتم التعبير على هذه الأهداف بالمربع السحري لكالدور Le carre magique Kaldorوهي النمو الاقتصادي، التشغيل التام، التوازن الخارجي وإستقرار الأسعار كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور.

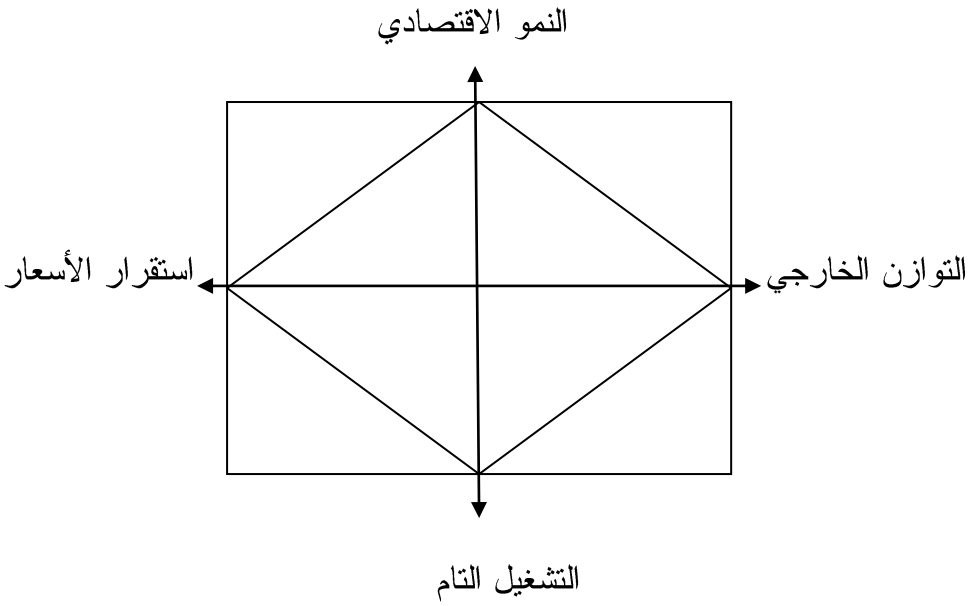

المصدر: زويش أمينة، أثر إستقلالية البنك المركزي علي فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2016)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، 2018، ص 58.

2-1/ تحقيق الاستقرار في الأسعار: يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه، والذي يؤدي إلى تلاقي مشكلة التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج للكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية إحتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها، يعني أن هناك علاقة

[1] – صديقي مليكة ، **السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية** ،حالة الجزائر، ورقة مقدمة في اطار ملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، 13 ماي 2013، ص 72.

وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى وقد أكد فريدمان في اللجنة الأقتصلدية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 انه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة الكمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود.[1]

2-2/ تحقيق العمالة الكاملة: أي تحقيق التشغيل الكامل والإستغلال الأمثل لجميع الموارد الإقتصادية المتاحة في المجتمع، يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والإستغلال الأمثل لجميع الموارد الإقتصادية المتاحة في المجتمع ما، في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول مثل: الولايات المتحدة.[2]

2-3/ تحقيق معدل النمو الأقتصادي: لقد كانت النظرية الكلاسيكية سابقاً تنظر الى أن تحقيق هدف النمو الأقتصادي، يتضمن تحقيق هدف العمالة الكاملة ما دفعها لعدم وضع سياسات إقتصادية تسعي لتحقيق هذا الهدف لكن بعد الحرب العالمية بداء النمو الأقتصادي يسطر على إهتمام المفكرين، ومن ثم جاء دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الأقتصادي الذي اصبح هدف اساسي وذلك عن طريق تحقيق معدل مرتفع للإدخار والتأثير على معدل الإستثمار في السلع الرأسمالية من خلال زيادة الفرص الإئتمانية، ويجب ألا تقع هذه السياسات في تفضيل التضخم، مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية ويرتبط هذا بتحقيق التوظيف الكامل ذلك أن تحقيق النمو الأقتصادي هو وحده الكفيل بامتصاص الزيادة في طلب العمالة، ونشير هنا ألى صعوبة تحقيق هدف إستقرار الاسعار والتوظيف الكامل في آن واحد.

2-4/ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: تساهم السياسة النقدية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، مما يقلل من حجم الطلب المحلي فيخفض المستوى العام للأسعار تبعا لذلك ويترتب عليه تحسين وضعية الميزان التجاري من جهة ويسمح بدخول رؤوس الأموال نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة من جهة أخرى، مما يخفض من عجز ميزان المدفوعات. ويتم ذلك عن طريق السيطرة على التضخم واستقرار الأسعار الذي يساهم بدوره في الحفاظ على قيمة العملة، الامر الذي يسمح بتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات.[3]

---

[1] – زويش أمينة، **مرجع سابق**، ص 59.

[2] – السيد متولي عبد القادر، **إقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان–الأردن، 2009، ص 195.

[3] – زويش أمينة، **مرجع سابق**، ص 60.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية:

يمتلك البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي يستعملها للوصول الى أهدافه، من بين أدوات السياسة النقدية سياسة سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة،سياسة تغير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

1/ سياسة سعر إعادة الخصم: وهو السعر أو الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي من البنوك التجارية عند اللجوء الي إعادة خصم الاوراق التجارية أو المالية قصيرة الأجل التي بحوزتها او الاقتراض بضمان الاوراق المالية الحكومية، من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم إحتياطاتها النقدية، وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الأئتمان وخلق ودائع جارية جديدة.[1]

يستطيع البنك المركزي بموجب هذه الأداة تغيير سعر خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من المصارف التجارية قبل أن يحين موعد استحقاقها، وغالباً ما يزيد البنك المركزي من سعر خصم الأوراق المالية (الكيمبالات التجارية و حوالات الخزينة) اثناء فترات التضخم الاقتصادي، ويخفض سعر خصمه لهذه الأوراق أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي بهدف زيادة مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي ثم تنشيط الطلب الفعلي في السوق، إذ يعد سعر الخصم بمثابة سعر الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي لقاء خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من المصارف التجارية وبذلك يمكن له أن يؤثر على كمية الائتمان المصرفي الذي تقدمه هذه المصارف لمن يطلبه .

2/ سياسة السوق المفتوحة: تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق مالي متطور، [2] وتعني عمليات السوق المفتوحة عمليات بيع وشراء السندات [3] الحكومية أو المضمونة من الحكومة والاوراق المالية بصفة عامة قصيرة او طويلة الاجل سواً بطريقة مباشرة او من خلال سوق رأس المال وذلك بالتعامل مع المصارف والأفراد والشركات. [4] بهدف تقليص او زيادة مقدرة المصاريف التجارية على منح الأئتمان المصرفي، اذ يقوم البنك المركزي ببيع السندات أثناء فترات التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ثم تخفيض حجم الانفاق النقدي ويدخل كمشتري أثناء فترات الركود والكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الأئتمان ثم زيادة حجم الأنفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق.

---

[1]– أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصاريف مدخل تحليلي ونظري**،الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان–الاردن، 2005، ص 186.

[2] – نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكي مبادئ وتطبيقات** ، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2006، ص 291.

[3] – نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الإقتصاد الكلي(كيف يعمل لإقتصاد في النظرية والتطبيق)** ، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2001، ص 317.

[4] – حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي** ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006،ص15.

3/ سياسة تغير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني : تمثل هذه الأداة نسبة الإحتياطي القانوني أو الإلزامي التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد حيث يقوم البنك المركزي بزيادة هذه النسبة إذا أراد الحد من قدرة البنوك على خلق النقود، بحيث تقوم هذه الاداة بإلزام او إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إلتزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدي البنك المركزي، دون ان يتقاضي على ذلك أي سعر فائدة، بحيث تحتفظ البنوك التجارية بالأموال النقدية في صناديقها وذلك لمواجهة السحوبات اليومية للعملاء على ودائعهم، وتتحدد الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك التجارية في خزائنها(النقد في الصندوق)، أما بقوة القانون أو بحكم العرف والتقاليد كذلك تحتفظ هذه البنوك باحتياطات نقدية في صورة حساب جاري لدي البنك المركزي لأغراض تسوية حسابات المقاصة بين البنوك ومواجهة النقص في نقدية الصندوق ومنح القروض، ويستطيع البنك المركزي تغيير هذه النسبة تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة (الركود أو التضخم) وان تغيير هذه النسبة يغير بدوره من قدرة المصارف على منح اللأئتمان المصرفي وغالباً ما يخفض البنك المركزي من نسبة الأحتياطي النقدي القانوني المفروضة على المصارف التجارية أثناء فترات الركود والكساد الاقتصادي بهدف تشجيعها علي منح المزيد من الإئتمان المصرفي،[1]

وعلى العكس من ذلك يقوم البنك المركزي بزيادة هذه النسبة في فترات التضخم الأقتصادي لتخفيض كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع وبالتالي تخفيض حجم الأنفاق النقدي او الطلب الفعلي في السوق.[2]

ثالثا: أثر استقلالية البنك المركزي على مصداقية السياسة النقدية:

إنإستقلالية البنك المركزي تضمن مصداقية السياسة النقدية، والمصداقية معناها ثقة الجمهور في تنفيذ الأهداف التي أعلن عنها ضمن الإستراتجية النقدية، ذلك أن صياغة السياسة النقدية من طرف مسؤولين لا يمارسون السياسة وملتزمين بمهامهم يكونون جديرين أكثر من غيرهم وذلك بالنظر إلى المدى البعيد لتحقيق الأهداف المسطرة، وكل تدخل من أية جهة كانت لصياغة السياسة النقدية يفقدها مصداقيتها، كما أن السلطة النقدية المستقلة تستطيع توفير ونشر المعلومات المتعلقة بإجراءات ومؤشرات السياسة النقدية التي تبين مدى سعي البنك المركزي للإعلان عن تحقيق أهداف نقدية معينة، كتحقيق معدل تضخم يلتزم البنك المركزي بتحقيقه.

كما تكمن أهمية السياسة النقدية الأكثر شفافية في ترسيخ فكرة الأعتماد على البنك المركزي من قبل المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى حصول دعم ومساندة الرأي العام لسياسة البنك المركزي في أداء مهامه وبالتالي يصبح بإمكان الرأي العام الحكم على هذا الأداء بالنجاح أو الفشل في رسم السياسة النقدية.

---

[1]– إكن لونيس، **مرجع سابق**،ص 55.

[2] –الطاهر البياتي، خالد التوفيق الشمري، **مرجع سابق**، ص 378.

وقد ذهب العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى أن إستقلالية البنك المركزي خير ضمان لفعالية السياسة النقدية ومصداقيتها لاسيما فيما يتعلق بهدف الحفاظ على إستقرار الأسعار.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

يعتقد أنصار الرأي المنادي باستقلالية البنوك المركزية أنه إذا كان البنك المركزي مستقل وبعيد عن الضغوط السياسية سواء من جانب الحكومة أو البرلمان، فإن السياسة النقدية التي سيتبعها البنك المركزي في هذه الحالة سوفتؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار ،وقد أجريت العديد من الدراسات الإقتصادية التي تبحث في العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، ومن ضمن هذه الدراسات نعرض دراستين همادراسة باد وباركين (Bad et Parkin) بعنوان "قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية " حيث استخدم فيها المؤلفان بيانات 12 دولة وهي: (الو.م.أ، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، فرنسا، ايطاليا، كندا، سويسرا، استراليا، بلجيكا، هولندا) للبحث عن العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية لتلك الدول ومعدلات التضخم بها خلال فترة ما بعد بريتن وودز(أي بعد 1944) وقد تم قياس درجة استقلالية البنوك المركزية في تلك الدول من خلال درجة التأثير على رواتب أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي ومقدرة الحكومة على التحكم في ميزانية البنك وتوزيع الأرباح.

وقد أثبتت نتائج الدراسة أن الاستقلالية المالية للبنوك المركزية والمحسوبة عن طريق درجة التأثير المالي لم تأثر في معدلات التضخم، بمعنى آخر لم يكن هناك علاقة واضحة بين درجة الاستقلالية المالية للبنوك المركزية ومعدلات التضخم. أما بالنسبة للعلاقة بين درجة استقلالية سياسة البنوك المركزية والناتجة عن تأثير الحكومة على سياسة البنك ومعدلات التضخم.

فقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين الاثنين وهي علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي تكون مصحوبة بمعدلات تضخم منخفضة والعكس صحيح،وكمثال على ذلك أظهرت نتائج الدراسة أن معدلات التضخم في كل من ألمانيا وسويسرا والتي تتمتع مصارفها المركزية على درجة عالية من الاستقلالية كانت تلك المعدلات هي أقل معدلات دول المجموعة التي تم دراستها.

هناك دراسة أخرى أعدها كل من (Masiandro et Jabellini) للبحث عن العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، أضاف فيها المؤلفون خمس دول أخرى للدول التي تم دراستها في دراسة (Bade et Parkin) * وهذه الدول الخمس هي (النمسا، الدانمارك، نيوزيلندا، البرتغال، اليونان). وقد استخدم الباحثون بيانات التضخم ودرجة استقلالية البنوك المركزية للفترة(1950-1989) وقد أثبتت الدراسة أن هناك علاقة سالبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم.[2]

---

[1] – سمير يحياوي، ليلى معمري، **مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، مجلة علمية محكمة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 02، البويرة، جوان 2017، ص 63. .

[2]– زكريا الدوري، يسرا السامرائي، **مرجع سابق**، ص 124.

*دراسة (Bade et Parkin)عام 1980 والتي أجريت على 12 دولة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع.

سنتطرق في هذا المبحث الي بعض الدراسات السابقة المتعلقة بأثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، حيث سيتم عرض هذه الدراسات ثم القيام بمقارنتها ومعرفة موقع دراستنا من هذه الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

حسب ما تم الإطلاع عليه من الدراسات السابقة في هذا الموضوع من دراسات عربية وأجنبية وبشكل جزئي ما يلي:

1/ الأسعد بن بردي وآخرون، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية(دراسة حالة الجزائر 1991-2015) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017- 2018.

قصد معالجة الإشكالية التالية:

ما أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من 1991-2015 ؟

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم إستقلالية البنك المركزي وقياس درجتها ووضع إطار شامل لهذه الإستقلالية، وأيضا محاولة إيضاح العلاقة الموجودة بين التضخم والبنك المركزي، كما تسعى إلى تقييم إستقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها على فعالية السياسة النقدية في تحقيق إستقرار الأسعار.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ما يلي:

- أظهرت الدراسة أنه توجد علاقة عكسية بين درجة إستقلالية البنوك وأذونات الخزينة.
- رغم تبني العديد من الدول لفكرة إستقلالية سلطتها النقدية إلا أن البعض يبقى معارضا لهذه الفكرة.

2/ كريمة شلغوم، دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ال ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2012.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية من خلال تأثيرها على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

- ومن أهم نتائج الدراسة نرى درجة تأثير إستقلالية البنوك المركزية على التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزانية العامة، كما أنه تزيد من مصداقية السياسة النقدية، وبالتالي لا يوجد خلاف حول ضرورة إستقلالية البنك المركزي لضمان تحقيق الإشراف الأمثل والرقابة المالية على خلاف الوحدات البنكية لكن الخلاف حول حدود وطريقة تطبيق هذه الإستقلالية.

3/ سهام خالفي، قراق صفية، فعالية السياسة النقدية في ظل إستقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، 1990-2017، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، 2018-2019.

سعيا وراء معالجة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في ظل إستقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية للفترة 1990-2017؟

تناولت هذه الدراسة الجوانب المتعلقة بتحديد معايير قياس درجة ا لإستقلالية بالنسبة للبنوك المركزية وكذلك تقييم إستقلالية بنك الجزائر في تحقيق السياسة النقدية خاصة في ظل الإصلاحات النقدية الأخيرة.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تعد إستقلالية البنك المركزي مطلبا ضروريا خاصة مع تطور وظائفه بالتزامن مع التطورات الإقتصادية.
- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق المربع السحري لكالدور خاصة التحكم في التضخم ب إستعمال الأدوات المباشرة والغير مباشرة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1 / Bade, R. and Parkin, M. central bank laws and monetary policy, university of western Ontario, London, Ontario, 1988 .

تعتبر من أول الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة العلاقة بين البنك المركزي فيما يخص ضغوط السياسة وبين انخفاض و إستقرار معدل التضخم، كما قامت بقياس إستقلالية البنك المركزي، حيث استخدما فيها بيانات 12 دولة من الدول المتقدمة من بينها الو.م.أ. و بريطانيا و ذلك بعد فترة بريتن وودز بعد عام 1944 وتمثلت النتائج في الآتي:

- مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي من حيث تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي ومدى تمثيل الحكومة في هذا المجلس
- مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي من حيث تحديد أجور أعضاء مجلس إدارة البنك وكذا التحكم في ميزانيته وكيفية توزيع أرباحه.

2/ Yann VIDEAU, L' indépendance des banques renforce –t- elle l'efficacité des politiques économiques, Economie, Creg, 2010,2011.

من خلال هذه الدراسة التي أجريت في اليونان سنة 2010، 2011 حيث ركز الباحث على العلاقة بين إستقلالية البنوك المركزية والعلاقة التي تربطها بالسياسة النقدية، حيث أظهرت الدراسة أنه من بين أهداف إستقلالية البنك المركزي هو تحسين فعالية السياسة ا لإقتصادية، حيث استخدم في دراسته المنهج الإستدلالي لإظهار العلاقة بينهما.

والنتيجة التي توصل إليها الباحث هي أن إستقلالية البنوك المركزية ساعدت بشكل كبير على نجاعة السياسة الإقتصادية.

المطلب الثالث: جوانب الاختلاف والتطابق مع الدراسات السابقة:

بعد القيام بعرض مختلف الدراسات السابقة العربية والأجنبية سنحاول في هذا الجزء مقارنة هذه الدراسات مع دراستنا الحالية وإبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها، وذلك من خلال :

1/ المقارنة مع الدراسات العربية : يمكن إجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

	الدراسات العربية			الدراسة الحالية
	الدراسة (1)	الدراسة (2)	الدراسة(3)	
موضوع الدراسة	أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية	دورالبنو المركزية في التأثير علىالسياسة النقدية	فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية	أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم
الهدف	تقييم استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها على السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار	إبراز أثر استقلالية المركزي على فعالية السياسة النقدية وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية	تقييم استقلالية بنك الجزائر في تحقيق السياسة النقدية خاصة في ظل الإصلاحات النقدية	استخلاص أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2015-1991	-	2017-1990	2018-1990
طريقة معالجة الموضوع	الوصفي التحليلي	تاريخي تحليلي وصفي	تاريخي وصفي تحليلي	الوصفي تحليلي
النتائج المتوصل إليها	وجود علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية ونسبة العجز في الموازنة عن طريق الإصدار النقدي	مدى تأثير استقلالية المركزي على التضخم والناتج المحلي إضافة إلى زيادة مصداقية السياسة النقدية	السياسة النقدية وتحقيق المربع السحري لكالدور وخاصة التحكم في التضخم واستخدام الأدوات المباشرة والغير مباشرة	تأثير استقلالية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية بغرض التحكم في معدلات التضخم عند أدنى مستوى ممكن

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الدراسات السابقة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك مواطن تداخل واختلاف بين الدراسات العربية السابقة ودراستنا الحالية، حتى وإن اشتركت في موضوع الدراسة أو أحد مواضيعها إلا أنها اختلفت في فترة الدراسة والنتائج المتوصل إليها وطريقة معالجتها للموضوع من خلال المناهج المتبعة، رغم كل ذلك فمعظم الدراسات تشير إلى وجود أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

2/ المقارنة مع الدراسات الأجنبية: نجري المقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم04: مقارنة الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية

	الدراسات الأجنبية		الدراسة الحالية
	الدراسة 01	الدراسة 02	
موضوع الدراسة	قوانين البنوك المركزية والسياسة النقدية	إستقلالية البنوك وفعالية السياسات الأقتصادية، الأقتصاد	أثر إستقلالية البنك المركزي علي فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم
الهدف	دراسة العلاقة بين البنك المركزي عن الضغوط السياسة، وبين إنخفاض واستقرار معدل التضخم	إظهار العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي والسياسة الأقتصادية	إستخلاص أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم
عينة الدراسة	لندن	اليونان	الجزائر
فترت الدراسة	1988		2018-1990
طريقة معالجة الموضوع		تحليلي	الوصفي التحليلي
النتائج المتوصل إليها	إستقلالية البنوك المركزية ساعدت على نجاعة السياسة الاقتصادية	مدى تأثير الحكومة على سياسات البنك المركزي من حيث تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي ومدى تمثيل الحكومة في هذا المجلس	تأثير إستقلالية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية من أجل التحكم في معدلات التضخم عند أدنى مستوي ممكن

المصدر: من إعداد الطالبتين بالأعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن هناك فرق بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية، ويكمن هذا الفرق في عينة الدراسة مع إختلاف في طريقة معالجة الموضوع وكذلك اختلاف فترة الدراسة.

والغرض من الدراسة الحالية هو إكتشاف ما إذا كانت الدراسات السابقة تتشابه مع الدراسة الحالية وكذلك اوجه الاختلاف، حيث ان هناك تشابه بينهما من حيث التطرق إلى إستقلالية البنك المركزي وتحديد العلاقة بينه وبين السياسة النقدية لأنها تعتبر من أهم الوسائل التي يناط بالبنك المركزي تنفيذها لتحقيق أهداف محددة، إضافة الى معرفة المعايير الدالة على إستقلالية البنك المركزي التي تقاس على حساب الإستقلالية العضوية والإستقلالية الوظيفية، الا ان الأختلاف يكمن في الفترة التي تمت فيها الدراسة وكذا النمادج والأساليب المستخدمة.

خلاصة

لقد تعرفنا في هذا الفصل على الإطار النظري لإستقلالية البنك المركزي الذي يعتبر هو المسؤول في رسم وتنفيذ السياسة النقدية دون خضوعه لأعتبارات أو تدخلات سياسية وذلك من خلال تحديد الأهداف المناسبة لسياسة النقدية والتي تساهم بدورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، لضمان مصداقية السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهدافها وخاصة في تحقيق إستقرار الأسعار ومحاربة التضخم.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لأثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم

للفترة 1990-2018

تمهيد:

عرف الجهاز المصرفي الجزائري بعد الإستقلال مشاكل عديدة لما خلفه الإستعمار من نقص الخبرة والإطارات وإستنزاف الثروات، لذلك لجأت الحكومة إلى تطبيق عدة إصلاحات في هذا القطاع من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني بهدف تحسينه مع الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسة من جهة، ومواكبة التطور الحاصل في الإقتصاد العالمي من جهة أخرى.

وفي ظل الإصلاحات المتعاقبة للنظام المصرفي في الجزائر التي كان أهمها إصدار القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10 سنة 1990 والأمر 03-11 سنة 2003، حيث عرفت السلطة النقدية تطوراً ملموسا تغيرت معه إستقلاليتها في كل مرة، فمنح القانون 90-10 لبنك الجزائر إستقلالية عن كل الجهات والضغوطات التي كان يعاني منها، وهذا ما ادي إلى تغير مسار السياسة النقدية، فإبتداً من سنة 1990 بداء الوضع بالتغير فظهرت بوادر التجديد والإبتكار المالي ووضع إطار قانوني للسياسة النقدية وأهداف محددة لها على رأسها محاربة التضخم بالإضافة إلى إدخال أدوات السياسة النقدية وتحكم البنك المركزي في كل الأمور النقدية.

وفي ظل الإصلاحات ولتقييم فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية بنك الجزائر، تم إدخل بعض التعديلات عليه بغية تحقيق إستقلالية بنك الجزائر بالاعتماد على مجموعة من المعايير، وكذلك من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى السياسة النقدية للوصول اليها والمتمثلة في إستقرار الأسعار بالدرجة الاولى بتطبيق مجموعة من الأدوات أهمها معدل إعادة الخصم ومعدل الإحتياطي الإجباري. ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تحليلة لأ ثرإستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم للفترة 1990-2018 .

- **المبحث الأول:** الطريقة والأدوات المعتمدة.
- **المبحث الثاني:** تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة.

عرف الجهاز البنكي عدة إصلاحات قبل وبعد صدور قانون النقد والقر ض 90-10، مست في مجملها وضعية بنك الجزائر و إستقلاليته، مروراً بعدة قوانين ليأتي بعد ذلك القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بالإضافة إلى مختلف التعديلات المكملة له من أجل إعطاء إستقلالية أوسع لبنك الجزائر ، وكذلك التسيير الحسن للسياسة النقدية، وعليه قسمنا هذا المبحث الى مطلبين، يحتوي المطلب الأول على الطريقة المتبعة في الدراسة، أما المطلب الثاني فتمحور حول الأدوات والأساليب المستعملة في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

ولتعرف على واقع السلطة النقدية في الجزائر والتغيرات التي طرأت عليها بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 ينبغي التطرق إلى واقع هذه الأخير قبل صدور هذا القانون أي منذ النشأة إلى مطلع التسعينات.

أولا: استقلالية بنك الجزائر قبل قانون النقد و القرض 1990.

حتى نستطيع الوصول إلى واقع السلطة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض يجدر بنا التلميح إلى ما عرفته المنظومة المصرفية ككل في هذه الحقبة، حيث أن الجهاز المصرفي والمالي في الجزائر مر بعدة مراحل، أتسمت كل مرحلة منها بخصائص معينة، فبعد الإستقلال السياسي ورثت الجزائر جهازاً مصرفياً متنوعاً قائماً على أساس النظام الليبرالي يخدم المصالح الفرنسية وهذا ما جعل السلطات العمومية الجزائرية تهتم بإنشاء جهاز مصرفي يوافق نموذج التنمية الأقتصادية ويضمن تمويله، فبعد ا لإستقلال سعت الجزائر إلى إسترجاع كامل سيادتها المالية والنقدية، بإنشاء الهياكل الضرورية للخروج بسرعة من تبعيتها ، وبسط كامل سيادتها على السلطة النقدية لبناء نظام مالي ومصرفي وطني يتماشى مع إختيارات الدولة.

1/ الفترة الأولى 1960-1979:

تميزت مرحلة الستينيات بمشروع تحويل الهياكل المصرفية الموروثة عن الاستعمار، فتم فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962، وفي 13 ديسمبر 1962 تم تأسيس البنك المركزي الجزائري، وفي سنة 1964 تم إصدار العملة الوطنية وهي الدينار الجزائري، حيث كان للخزينة دور أساسي في تمويل الإقتصاد الوطني بواسطة القروض المتوسطة والطويلة الأجل ، أماالجهاز البنكي فدورهالتمويل بواسطة القروض القصيرة الأجل. وفي عام 1966 تم تأميم البنوك الأجنبية ليشكل بذلك جهاز مصرفي جزائري، وأحتفظ هذا الاخير بهيكله كما هو عليهفي بداية الثمانينيات، إين أعيد النظر في تنظيميهووظائفه تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية المكثفة، حيث ظهرت المصاريف التجارية الجزائرية بإستثناء البنك الوطني الجزائري عام 1966 وكذا القرض الشعبي الوطني، والبنك الخارجي 1967 وذلك لمضاعفة نوع التخطيط عن طريق نظام مالي جديد.

الجدول رقم05: الشبكة المصرفية في الجزائر قبل 1962

العدد / البنك	طبيعة البنك	عدد البنوك	عدد الفروع
1	بنك الجزائر(بنك الإداع)	1	1
2	البنوك التجارية(الثانوية)	11	409
3	بنوك الأعمال	3	4
4	بنك التنمية	1	1
5	مؤسسة إعادة الخصم	1	1
6	بنوك الائتمان الشعبي	1	1
7	المنشآت العامة وشبه العامة	4	1

المصدر:زعباط فاطمة، **أثار استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر 1962-2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية- ادرار- الجزائر، 2016.ص38.

عرفت هذه الفترةإصلاحا ماليا سنة 1971، والذي يعتبر منعرجاً حاسماً لبداية بوادر لعب السياسة النقدية دوراً في عملية تمويل الاقتصاد الوطني، وهذا لا يعني أننا سوف نرى الجهاز المصرفي يلعب كامل صلاحياته في إدارة النقد لأن تقييم مسار هذه الفترة يمكن أن يظهر لنا ما يلي:

- تمويل الإستثمارات عن طريق الخزينة العمومية.
- إعطاء الجهاز المصرفي دوراً في عملية التمويل.
- الإعتماد على الاصدار النقدي في تمويل الإستثمارات.
- ضعف عملية تعبئة الإدخار الوطني.
- الخزينة كمحور لعملية تمويل الاقتصاد الوطني واقتصار الجهاز البنكي على تغطية عجز الميزانية.

لم يكن سعر الصرف يلعب دوره نتيجة تحديده إداريا.[1]

ومنه فإن الاصلاحات المالية التي عرفتها فترة التخطيط المركزي تمثلت في إرساء قواعد جديدة لتمويل قطاع الانتاج، حيث أصبحت الخزينة وسيطا ماليا أساسيا، أي أن الاقتصاد كان ممولا عن طريق الخزينة بصفة كلية، مما أدى إلى تهميش دور البنك المركزي في إصدار العملة.[2]

[1]- عياش قويدر وابراهيمي عبد الله، **اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية -بين النظرية والتطبيق** ، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، جامعة الاغواط، ص 53.

[2] - زعباط فاطمة، **مرجع سابق**، ص 38.

2/ الفترة الثانية1980-1989:

دفعت المشاكل التي طرحتها إصلاحات السبعينات إلى صدور قانون في نهاية العقد تحت رقم 79-09 بتاريخ 31 ديسمبر 1979 المتضمن قانون المالية لعام 1980، وقد أدخل هذا القانون عاملين يتعلقان بسياسة التمويل مثل الإنتقال إلى التمويل الإقتصاد عن طريق إعانات الخزينة وإتاحة إمكانية التمويل الذاتي للمؤسسات العمومية.

2-1/ إصلاح 1986:

جاء بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، ثم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية، حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي.

ويمكن توضيح أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية:

- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز البنكي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الإقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.
- أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك، و إن كانت هذه المهام تعوزها الآليات التنفيذية، ومن ثم تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.
- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.
- أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل ودورها في تعبئة الإدخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها.

2-2/ إصلاح 1988 (قانون استقلالية البنوك):

جاء صدور قانون 1986 قبل صدور قوانين ا لإصلاحات في عام 1988 وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى مع هذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بعين الإعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد وكان من اللوازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح باستخدام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم 88-06 الصادر في 12جانفي 1988 المعدل المتمم للقانون 68-12 المتعلق بالبنك والقرض.[1]

وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:

- إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

[1]- زعباط فاطمة، **مرجع سابق**، ص 38.

- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع إبتداء من هذا التاريخ الى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي تحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطه في هذا الاتجاه.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في إقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.[1]

ثانيا استقلالية بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض 90-10.

على الرغم من سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية بغية تعميق مسار التحول الإقتصادي الذي بدأته، كان من الضروري مواصلة الإصلاحات بأكثر عمق وشمولية وإبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي ورغبة السلطات في تفادي السلبيات وتجاوز قصور الإصلاحات السابقة إلى جانب الدوافع النقدية والإقتصادية والتقنية، قامت بإصدار قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي صدوره يمثل منعطفاً حاسماً فرضه منطق التحول إلي إقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الإقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، الذي أعاد تنشيط وظيفة الوساطة المالية مع إعطاء كل الصلاحيات التقليدية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، وبهذا جاء بمجموعة من التدابير التي تنص على ما يلي:

- منح إستقلالية للبنك المركزي الذي اصبح يسمي " بنك الجزائر" واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية التي تتولي إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيميه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولي تسيير البنك وإدارته ومراقبته.
- تعديل مهام البنوك العمومية وذلك بإلغاء تخصيص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، ودخول الأسواق المالية وموجهة المنافسة نتيجة إنفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.
- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.
- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصاً وأن الجزائر متوجهة نحو إقتصاد السوق.[2]

[1] – زعباط فاطمة، **مرجع سابق**، ص39.

[2] – إكن لونيس، **مرجع سابق**، ص 152.

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية في عقد الثمانينات إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14-04-1990 وهو تاريخ صدور قانون النقد والقرض90-10.

1/ لمحة حول قانون النقد والقرض 10/90.

لكل الإصلاحات التي جاءت في الفترات السابقة لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامهم كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام قصد تحقيق أكبر فعالية.

فجاء قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 على مسار تطور جديد للنظام المصرفي الجزائري، إذ تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي مكانته وكل صلاحياته في تسيير النقد والإئتمان في ظل إستقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة. كما أنه ألغي الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص طبيعي أو معنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.

ولقد جاء هذا القانون بصفة اساسية من أجل:

- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في البنك الجزائري ومجلس النقد والقرض.
- إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنكوالمؤسسة، السوق.
- إعطاء البنك المركزي إستقلاليته.
- إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.[1]

2/ مضمون قانون النقد والقرض:

2-1/إستقلالية بنك الجزائر:

في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل إسم بنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [2]، وأصبح يخضع لقواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجر وتعود ملكية رأسماله كاملة للدولة، فتتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض 90-10 فيما يلي:[3]

---

[1]- المادة 11 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية رقم 18، ص3.

[2]- المادة 11 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية رقم 18، ص3.

[3]- بحوصي مجدوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والامر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، بشار، 2012.

- يقوم بتنظيم التداول النقدي وتسيير ومراقبة منح الائتمان وتسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف.
- الحق في الإحتكار لعملية الإصدار النقدي والذي تقابله سبائك ذهبية وعملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية.
- يقوم بجمع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية.
- يمنح البنك المركزي قروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة.
- تحديد التسبيقات التي يقدمها البنك للخزينة العمومية بنسبة 10% من الإيرادات العادية لآخر سنة مالية نافذة الإصدار النقدي الزائد.

2-2/ مجلس النقد والقرض:

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها القانون بالنظر إلى المهام التي وكلت اليه والسلطات الواسعة التي منحت له، فيؤدي مجلس النقد والقرض وظيفتين هما وظيفة مجلس ادارة بنك الجزائر، ووظيفة السلطة النقدية في البلاد.

3/ اللجنة المصرفية:

نص عليها قانون النقد والقرض حيث جاء في مادته 143« تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات. »[1]

3-1/ مبادئ قانون النقد والقرض:

كرس قانون النقد والقرض أفكار ومبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه ونظراً لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها ارتأينا أن نتعرض اليها:[2]

1/ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية: حيث أصبحت قرارات البنك المركزي تتخذ على أساس الأهداف النقدية وليس على أساس كمي حقيقي.

2/ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الخزينة: وذلك من خلال:

- إستقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي.
- الظروف الملائمة لتطبيق السياسة النقدية بشكل فعال، لم تصبح الخزينة تلعب ذلك الدور المتعاظم في الحصول على التسبيقات الكفيلة بتمويل عجزها الموازي حيث تنص المادة 78 من قانون النقد والقرض على أن الخزينة يمكنها الحصول على تسبيقات من البنك المركزي في حدود 10% من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة.

---

[1]- المادة 143 من قانون النقد والقرض 10/90، المرجع السابق، ص 7.

[2]- الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 196.

3/ الفصل بين دائرة الخزينة ودائرة القرض: تم إبعاد الخزينة عن منح القروض للإقتصاد ليبقى تمويل الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

4/ إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: كانت السلطة النقدية قبل هذا القانون مشتتة، فوزارة المالية كانت تلعب دور السلطة النقدية، والخزينة كانت تلعب هذا الدور أحيانا عندما تلجأ الى البنك المركزي لتمويل عجزها، البنك المركزي كان يلعب هذا الدور إنطلاقا من إحتكارها لإصدار النقود. لذلك جاء هذا القانون ليقوم بإلغاء هذا التعدد وإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة هي مجلس النقد والقرض.

5/ وضع النظام البنكي على مستويين: وذلك من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل بنك البنوك والمقرض الأخير فأصبح مجبرا على مراقبة نشاطها وعملياتها.[1]

3-2/ أهداف قانون النقد والقرض:

لقد جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماط جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية وجاء ليعطي نفساً جديداً لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له ، ولعل أهم أبعاد وأهداف هذا القانون تتمثل فيما يلي:[2]

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- تشجيع الإستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام.
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الإقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.[3]

ثالثا: إستقلالية بنك الجزائر وأهم التعديلات التي طرأت عليه.

تمثلت أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض والتي مست إستقلالية بنك الجزائر في كل من الأمر 01/01، الأمر 11/03، والقانون 10/17والمتعلقة بالنقد والقرض ، أما الأمر 04/10 فلم يحدث أية تغيير في استقلالية بنك الجزائر لذا تم الإستغناء عنه.[4]

---

[1]- عزوز علي، **قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة**، مداخلة في اطار المؤتمر العلمي الدول الثاني، 11-03-2008، جامعة ورقلة، ص 16.

[2]- بحوصي مجذوب، **مرجع سابق**.

[3]- اكن لونيس، **مرجع سابق**، ص 153.

[4] -زويش أمينة، **مرجع سابق**، ص 95.

1/ بنك الجزائر في ظل الأمر 01/01:

صدر الأمر 01/01 في 27 فيفري 2001، وجاء ليعدل ويتمم قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، وقد تضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات تمثلت في ما يلي:

1-1/ المادة 02 من الأمر 01/01 تتضمن تعديل للمادة 19 من قانون النقد والقرض وذلك كما يلي:

"يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان" بموجب المادة 02 تم تعويض مجلس النقد والقرض في قانون النقد والقرض 90-10بمجلس الإدارة، فبعدما كان مجلس النقد والقرض طبقا لقانون النقد والقرض يقوم بوظيفتين هما وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفته كسلطة نقدية تم الفصل في هذا الأمر بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

1-2/ المادة 03 من الأمر 01/01 تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من قانون النقد والقرض وذلك كما يلي:

"لا تخضعوظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية لا يمكن للمحافظ ونواب المحافظ أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي".

هذا بالإضافة إلى إلغاء الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض 90-10، والتي تنص على أنه لا يمكن للمحافظ ونوابه إقتراض أي مبلغ من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية ولا يقبل أي تعهد صادر عنهم في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل في الجزائر.

1-3/ المادة 13 من الأمر 01/01 تلغي أحكام المادة 22 من قانون النقد والقرض والتي تنص على ما يلي:

"يعين المحافظ لمدة ست سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة، يتم إقالة المحافظ في حال العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، لا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية "، وبموجب الأمر 01/01 أصبح ليس هناك مادة تنص على تعيين المحافظ ونوابه وأسباب إقالتهم ، وهذا سوف يؤدي الى تراجع درجة الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر مقارنة بالقانون 10/90.[1]

2/ بنك الجزائر والأمر 11/03:

أصدرت السلطات الجزائرية الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 02 أوت 2003، حيث لاحظت الضعف الذي لا زال يميز أداء الجهاز البنكي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي

[1]- الأمر 01/01 المؤرخ في 28 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

كشفت عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي بـإعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم بموجب هذا الأمر إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة معينان من طرف رئيس الجمهورية وتابعين لوزارة المالية، هذا بالإضافة الى تعديلات أخرى تمثلت فيما يلي: [1]

- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر المكلف بتسيير البنك كمؤسسة ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.
- عدم الإشارة إلى مدة عهدة المحافظ ونوابه في المادة 13 منه وهذا يعتبر جانب من الجوانب التي تخفض من درجة استقلالية بنك الجزائر.
- تضمن هذا الأمر أيضا تحديد الجهة التي تتولى صياغة السياسة النقدية، حيث تنص المادة 62 منه على أن من بين صلاحيات مجلس النقد والقرض بصفته سلطة نقدية هي تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، وهذا ما يزيد من إستقلالية بنك الجزائر مقارنة بالقانون 90-10 أين كان تدخل البنك المركزي بنسبة ضعيفة.
- فيما يتعلق بأهداف البنك المركزي فقد تم بموجب المادة 35 من الأمر 11/03 تعديل المادة 55 من قانون 90-10 وذلك كما يلي:

"تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد" أي أن أهداف البنك المركزي هي:

- إستقرار الأسعار.
- النمو الاقتصادي.
- إستقرار أسعار الصرف.

حيث أنه تم إلغاء هدف التشغيل الكامل الذي تضمنت المادة 55 من قانون 90-10، وهذا يدعم إستقلالية بنك الجزائر باعتبار أن هدف التشغيل الكامل يتعارض مع هدف إستقرار الأسعار.

يتضح مما سبق أنه على الرغم من وجود بعض الجوانب التي تدعم إستقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر 03-11 مقارنة بالقانون 90-10، إلا أن هناك جوانب أخرى تؤثر على هذه الإستقلالية وتجعلها تتراجع لكن بنسبة قليلة.

3/ بنك الجزائر في ظل القانون 10/17:

جاء آخر تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 ليعدل ويتمم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وقد تضمن هذا القانون تعديل واحد يمس إستقلالية بنك الجزائر ويتمثل فيما يلي: [1]

[1]- الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

المادة 45 مكرر من القانون 10/17 تعدل المادة 45 من الأمر 11/03 وذلك كما يلي:

"بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل إستثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة " ، حيث أنه بموجب هذه المادة تم السماح للبنك المركزي بشراء السندات التي تصدرها الخزينة وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الأوراق المالية من طرف البنك المركزي(التمويل غير التقليدي) وهذا ما لم يسمح به في الأمر 11/03وذلك بموجب المادة 45 منه والتي تنص على ما يلي "يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود، ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض، أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسبيقات، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات".

المطلب الثاني: الأدوات والأساليب المستعملة في الدراسة.

قصد تحديد مفاهيم والتعريف بمتغيرات الدراسة، من الناحية النظرية والتطبيقية اعتمدنا على ما يلي:

1/ المراجع والمصادر: تم الإعتماد على مجموعة من المعلومات والمعطيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

1-1/ المصادر الأولية: تتمثل في مختلف البيانات التي تم جمعها من الموقع الالكتروني للبنك المركزي.

1-2/المصادر الثانوية: هي المعطيات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسة أين قمنا بعملية مسح للدراسات السابقة، ومراجعة الأدبيات من المقالات والمذكرات والكتب التي تناولت موضوع الدراسة.

2/ البرامج الإحصائية المستخدمة: من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة و إختبار فرضياتها ودراسة العلاقة بين متغيراتها والحصول على نتائج صحيحة ودقيقة تم إعتماد ما يلي:

2-1/ برنامج Microsoft Excel: تم إستعماله من أجل تجميع البيانات المحصلة وتحويلها الى منحنيات.

3/ المقابلة:قد تمت من خلال المقابلة الشخصية مع أساتذة مختصين في الإحصاء قصد الإستفادة من خبراتهم والإعتماد على توجيهاتهم في قياس وتقدير وتحليل النتائج الاحصائية.

[1]- القانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 أهم مرحلة من سلسلة الإصلاحات المصرفية في الجزائر، حيث يتم بموجبه منح إستقلالية معتبرة للبنك المركزي مقارنة بالوضع السابق حيث كان يخضع لسلطة الخزينة العمومية كما تم تحديد معالم السياسة النقدية الجديدة بعدما كانت غير واضحة تماما في السابق، لهذا يعتبر قانون النقد والقرض إنطلاقة مشجعة في مسار الإصلاحات المصرفية، بالإضافة إلىمعايير إستقلالية بنك الجزائر.

المطلب الأول:واقع ومعايير إستقلالية بنك الجزائر.

أولا: واقع إستقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 03-11

جاء هذا القانون بعد أن لاحظت السلطات الضعف الذي لا زال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي وخاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، والذي كشف على ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي بإعتباره المسؤول كسلطة نقدية وربما تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي كان واضحاً في ذلك حينما حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الخطوات التالية:

- **وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة:** وهذا من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية.
- **إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة** : وهذا حتى يتكيف مع كل النشاطات والوظائف التي نجدها في البنوك عالمياً، من خلال إستراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية وإدخال وسائل المعلوماتية وسياسة تسويق بنكي إتجاه الزبائن تسمح بتعبئة إدخار العائلات وتوفير القروض اللازمة لتمويل الإستثمارات المنتجة كما يتحتم على الجهاز البنكي التوجه إلى التخصص وإضفاء التنافسية، من خلال مختلف المنتجات المالية التي يطرحها في السوق لتلبية كل الإحتياجات التمويلية للإقتصاد، وهذا ما يعني فتح المجال للمشاركة الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية.
- **إعادة تنظيم النظام البنكي بالإستناد على نواة صلبة من البنوك العمومية المطهرة مالياً والعصرية:**

ذلك أنها ستتحمل عبء إعادة الهيكلة الإقتصادية والصناعية للمشاركة في إعادة إنطلاق الإقتصاد الوطني.

- **أهمية إيجاد بورصة للقيم باعتبارها مرحلة مالية مهمة في مواكبة إعادة البناء الإقتصادي:** إذ أن البلد الذي هو في حاجة كبيرة إلى أموال للتنمية الإقتصادية يصبح لوجود مؤسسات فيه، مثل البورصة والسوق المالية أهمية بالغة في إستيعاب الأموال المدخرة الضرورية للإستثمارات والهياكل القاعدية الحيوية.

- **العمل على وضع منتجات مالية جذابة:** وهذا يسمح بإحتواء الأموال المكتنزة، خاصة عند القطاع الخاص وتكثيف المجهود إتجاه أسواق البورصات الأجنبية.

يتطلع الأمر الجديد إلى مجموعة من الأهداف:

1/ السماح للبنك المركزي بإستخدام أفضل لصلاحياته، ويتم ذلك من خلال:

- الفصل بين الإدارة ومجلس النقد والقرض داخل بنك الجزائر.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.
- تقوية إستقلالية اللجنة البنكية وهذا بإضافة أمانة عامة.

2/ تكثيف التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المسائل المالية، وهذا بعد أن طرح القانون الجديد:

- إثراء محتوى وشروط المناقصات للعلاقات الإقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.
- إنشاء لجنة مختلطة بين البنك ووزارة المالية لتسيير الإيرادات الخارجية والمديونية.
- سيولة المعلومات المالية وتأمين مالي أحسن للبلد.

3/السماح بحماية أحسن للبنوك فيما يخص توظيف وإدخار الجمهوروهذا من خلال النقاط التالية:

- تقوية شروط ومعايير إعتماد البنوك ومسيري البنوك والجزاءات اللازمة للمخالفين.
- مضاعفة الجزاءات بالنسبة للإنحرافات المتعلقة بالنشاطات البنكية.
- منح تمويل نشاطات المؤسسة العائدة لمؤسسي ومسيري البنك.
- تقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية ABEFوإعتماد قوانينها الأساسية من طرف بنك الجزائر.
- تقوية وتوضيح شروط عمل إدارة الخطر.

كما حدد القانون الجديد الشروط اللازمة لنجاح ما جاء به وهي:

- الإعتماد على التكوين والسماح للقدرات والكفاءات التي بحوزة بنك الجزائر على البروز.
- لابد من توافر نظام معلومات فعال يستند إلى عملية تحويل كفئة سريعة ومؤمنة للمعلومات.
- العمل على تمويل الإقتصاد بواسطة موارد السوق والتي تتطلب نظاماً بنكياً قوياً وبعيداً عن كل الضغوط.

ثانياً: مقارنة بين القانون 90-10 والأمر 03-11 والمتعلقين بالنقد والقرض.

الجدول رقم 06: المقارنة بين القانون رقم 90-10 والأمر رقم 03-11 والمتعلقين بالنقد والقرض

القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم	الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض
- قيمة الدينار الجزائري تحدد بموجب قانون وطبقاً للإتفاقيات الدولية (المادة 02). - يقوم بتسيير بنك الجزائر وإدارته، ومراقبته محافظ يساعده ثلاثة نواب له ومجلس الإدارة ومراقبان (المادة 19). - يتكون مجلس الإدارة بالإضافة إلى المحافظ ونوابه الثلاثة، من ثلاثة موظفين ذوي الكفاءة في المجال الإقتصادي والمالي، ويتم تعيين هؤلاء الموظفين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة (المادة 32). - تقتطع وجوباً نسبة 15% من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني، ولا يكون هذا الاقتطاع إلزامياً عندما يبلغ الاحتياطي القانوني قيمة رأس المال، ويصبح إلزامياً إذا انخفضت هذه النسبة (المادة 103). - يسلم محافظ البنك لرئيس الجمهورية خلال الشهر الذي يلي إختتام كل سنة مالية، الميزانية وحساب الأرباح والخسائر مع تقرير يبين أعمال بنك الجزائر (المادة 105).	- يتولي إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب له (المادة 13). - يتم تعيين الثلاثة موظفين السامين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية (المادة 18). - تقتطع نسبة 10% من الأرباح لصالح الاحتياطي القانوني، وتتوقف إلزامية هذا الاقتطاع بمجرد بلوغ الإحتياطي قيمة رأس المال (المادة 28). - يرفع المحافظ إلى رئيس الجمهورية خلال الأشهر الثلاثة التي تلي إختتام كل سنة مالية، الحصيلة وحسابات النتائج، مع تقرير يتضمن عمليات بنك الجزائر ونشاطته (المادة 29). - يرسل المحافظ دورياً إلى رئيس الجمهورية تقريراً حول الإشراف المصرفي، مع تبليغه لمجلس النقد والقرض وإلى اللجنة المصرفية (المادة 29). - يسلم المحافظ سنوياً إلى رئيس الجمهورية مع التبليغ إلى رئيس الحكومة ومجلس النقد والقرض تقريراً حول تسيير كل من احتياطات الصرف والديون الخارجية (المادة 29).
- يتكون مجلس النقد والقرض بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة من ثلاثة أشخاص ذوي كفاءة في	- يتكون مجلس النقد والقرض وبالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة من شخصيتين تختار ان بحكم كفاءتهما

المجال الاقتصادي والنقدي (المادة 43). - تتألف اللجنة المصرفية من المحافظ أو نائبه وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا، وعضوين يتم اختيارهما نظراً لكفائتهما في الشؤون المالية والمصرفية وخاصة المحاسبية (المادة 144). - يعين أعضاء اللجنة لمدة 5 سنوات بموجب مرسوم صادر عن رئيس الحكومة، ويمكن تجديد تعيينه (المادة 144). - الطعن من صلاحيات الغرفة الإدارية للمحكمة العليا (المادة 146). - يجوز للبنك أو المؤسسة المالية أن تمنح قروضاً لمديريها وللمساهمين فيها، شريطة ألا يتعدى مجموعة هذه القروض 20% من أموالها الخاصة، وأن تخضع هذه القروض للترخيص المنصوص عليه في المادة (627) من قانون التجارة (المادة 168). - يجب على البنوك أن تكتتب برأس مال شركة مساهمة ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية (المادة 170). - فضلا عن الأسهم التي يجوزها، يلزم كل بنك بدفع منحة ضمان سنوية قدرها 2% على الكثر من مبلغ وديعة بالعملة الوطنية الذي يحدده المجلس سنوياً (المادة 170). - يمكن كل شخص رفضت له عدة بنوك فتح حساب وديعة وبسبب ذلك ليس له أي حساب مصرفي، أن يطلب من بنك الجزائر أن يختار له إحدى البنوك لفتح حساب لديها يمكن للبنك المعني أن يحدد خدمات الحساب بعمليات الصندوق (المادة 171). - ينظم بنك الجزائر سوق الصرف (المادة 188).	في المسائل النقدية والاقتصادية (المادة 58). - تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ، وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي، وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا (المادة 106). - الطعون من اختصاص مجلس الدولة (المادة 107). - تستمع اللجنة المصرفية إلى الوزير المكلف بالمالية بطلب منه (المادة 108). - يمنع على بنك أو مؤسسة مالية أن تمنح قروضاً لمسيرتها وللمساهمين فيها أو للمؤسسات التابعة لمجموعة البنك أو المؤسسة المالية (المادة 104). - يجب على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية، ينشئه بنك الجزائر (المادة 118). - يتعين على بنك أن يدفع إلى صندوق الضمان علاوة ضمان سنوية نسبتها 1% على الأكثر من مبلغ وديعة (المادة 118).

	- ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي يقررها المجلس، وضمن احترام الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر (المادة 127). - تكلف لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية بالإشراف علي تنفيذ إستراتيجية الإستدانة الخارجية وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية تتكون اللجنة من عضوين يعينهما على التوالى المحافظ والوزير المكلف بالمالية (المادة 128). - عقوبة الحبس من سنة إلى 3 سنوات، وغرامة من 5000000 دج إلى 10000000 دج (المادة 136). - عقوبة الحبس من سنة إلى 3 سنوات، وغرامة من 5000000 إلى 10000000 دج (المادة 137).
- عقوبة الحبس من 6 أشهر ألى سنتين وغرامة من 100000 دج إلى 500000 (المادة 195). - عقوبة الحبس من 6 أشهر إلى سنة، وغرامة من 50000 دج إلى 250000 دج (المادة 196).	
(تطبق العقوبات والغرمات على الرئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المديرون العامون لبنك أو مؤسسة مالية في حالة قيامهم بأية مخالفات)	

المصدر: حورية حمني،**آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري–قسنطينة، 2005–2006، ص10.

ثالثاً: معايير استقلالية بنك الجزائر

ولقياس درجة إستقلالية البنك المركزي الجزائري هناك معايير مختلفة أهمها:

- طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد.
- مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية.
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
- مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة.
- طبيعة القروض الممكن منحها وشروطه.
- حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.
- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخولة له إصدار الإذن بذلك.
- مدى إمكانية البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.

سنتعرض لملامح إستقلالية بنك الجزائر على ضوء معايير التي أشرنا إليها:

* **سلطة الحكومة في تعيين وعزل المحافظ وإعطاء مجلس الإدارة:** نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده 03 نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى، ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات المالية والنقدية والإقتصادية لدولة، ولا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أي مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، تنخفض هذه الإستقلالية في عدم تحديد ولاية المحافظ ونوابه وفي تحديد مهامهم وشروط إنهاء مهامهم لأن المادة 13 من الأمر 03-11 ألغت ما نصت عليه المادة 22 من القانون 90-10.[1]

* **تركيبة مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض:** يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من سبعة أعضاء ومجلس النقد والقرض من تسعة أعضاء وأعضاء المجلسين معنيون بمرسوم رئاسي، وقد أضيف لمجلس النقد والقرض ثلاثة أعضاء خارجين مما يضع بنك الجزائر في وضع أقلية نسبية.

* **إستقلالية ميزانية بنك الجزائر:** تحدد ميزانية بنك الجزائر سنويا من طرف مجلس إدارة البنك، دون طلب الموافقة من الحكومة وهذا مؤشر إيجابي يدل على الإستقلالية عن الحكومة في فرض ضغوطات عليه لتوجيه سياسته والحد من قدرته للحصول على ما يلزم من قروض في حالة عدم تنفيذ أوامرها.[2]

* **درجة تدخل الحكومة وحل التعارضات معها:** لقد بين القانون علاقة بنك الجزائر بالحكومة من خلال التدخلات الأتية:

- يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد.
- يقترح البنك للحكومة كل ما يراه إيجابياً على ميزان المدفوعات، حركات الأسعار، وضعية المالية العامة وكل ما يراه مهما لتطوير الإقتصاد.
- يقوم بنك الجزائر بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية أن تمده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الإقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية.
- تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج وهو من يمنح القبول عليها ماعدا عندما يتعلق الإقتراض من طرف الدولة أو لحسابها، القيام بتركيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية إتجاه الخارج ويبلغها إلى وزارة المالية.
- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أمام المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية، المشاركة في المفاوضات الدولية الخاصة بالمدفوعات والصرف والمقاصة فهو المكلف بتنفيذها لحساب الدولة.[3]

---

[1]- زعباط فاطمة، **مرجع سابق**، ص 63.

[2]- المادة 19 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

[3]- المادة 37، 36 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

أما فيما يخص بحل التعارضات مع الحكومة فقد نص القانون على أنه يمكن لوزير المالية طرح تعديلات على ما يصدر من قرارات عن مجلس النقد والقرض، ولكن القرار النهائي والأخير الذي يصدره مجلس النقد والقرض بعد استدعائه لدراسة التعديل المقترح يكون نافذاً مهما كان محتواه.

* **الجهة التي تتولي مساءلة بنك الجزائر:** ينشر بنك الجزائر كل سنة تقريراً يبين فيه التطور الإقتصادي والنقدي للبلد، وهذا التقرير يعرض على مجلس الشعبي الوطني للمناقشة، حتى وإن كان هذا البيان لا يرقي إلى درجة الرقابة والمحاسبة التي يمكن للبرلمان ممارستها على نتائج السياسة النقدية، لكن تعتبر خطوة إيجابية من حيث مناقشة أعضاء البرلمان للمسؤولين عن أداء السياسة النقدية، كما يكمن لبنك الجزائر نشر بيانات إحصائية ودراسات نقدية وإقتصادية، للرأي العام والجمهور المهتمين بالمسائل المالية والنقدية، وهذا يدخل في إطار الشفافية التي يوفرها بنك الجزائر باعتبارها عنصر مهم من عناصر الإستقلالية.

* **من حيث إدارة السياسة النقدية:** أعطى القانون لبنك الجزائر الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية

إذ تنص المادة 35 على أن "بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للإقتصاد بحثاً عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض والسهر على التسيير الجيد للإلتزامات المالية من قبل الخارج وضبط سوق الصرف"، وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

* **من حيث هدف السياسة النقدية:** حسب مانص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض، للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال إصدار النقد ويتابع ويقيم السياسة النقدية، كما يضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية، وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال، ويحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه، والملاحظ كثرة هذه الأهداف وهو ما قد يشكل عائقاً أمام إستقلالية بنك الجزائر وأمام تحقيقه لهدف استقرار الأسعار.

المطلب الثاني: تحليل نتائج اثر استقلالية بنك الجزائر على مكافحة التضخم.

اولاً: اثر استقلالية بنك الجزائر على الأهداف النهائية للسياسة النقدية (التضخم).

تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر في أربعة أهداف تشمل إستقرار الأسعار ويعد الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الجزائر، النمو الأقتصادي، العمالة الكاملة، والتوازن الخارجي وعليه سنحاول في هذا المطلب دراسة أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف النهائية.

1/ هدف استقرار الأسعار ومحاربة التضخم:

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل أيضا أسباب هيكلية ومؤسساتيه، وقد منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف كهدف صريح وأساسي للسياسة النقدية، ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2018).

الجدول رقم07: تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2018)

الوحدة: (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.8
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.34	4.23	1.42	2.59	3.54	1.63	2.53	3.51	4.46	5.74
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	4.53	

المصدر :من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (1990-2018).

تشير معطيات الجدول إلى أن معدلات التضخم عرفت إرتفاعاً متوصلاً خلال الفترة من (1990-1996) حيث بلغ معدل التضخم 31.7% كأقصى حد له سنة 1992، ويرجع السبب في ذلك الى رفع الحكومة لدعم الأسعار حيث لجأت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الاساسية خلال هذه الفترة. وبعد سنة 1996 شهدت وتيرة التضخم إنخفاضا حيث بلغ نسبة 0.34% سنة 2000كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وذلك بسبب الإجراءات التي إنتهجتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار.

وفي سنة 2001 عاد معدل التضخم ليرتفع مرة أخرى حيث بلغ 4.23% ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات العامة نتيجة لتطبيق برنامج الإنعاش الأقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001، ثم إنخفض سنتي (2001-2005) عرف معدل التضخم انخفاضاً نسبياً مقارنة بالسنوات الأخرى، وذلك راجع إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية (سياسة نقدية إنكماشية) وذلك بالرفع من الاحتياطي الإجباري من 4.25% سنة 2002 إلى 6.5% سنة 2006 بالإضافة إلى استخدام أداة جديدة تمثلت في أداة استرجاع السيولة، والذي أدى بدوره الى انخفاض المستوى العام للأسعار. وبما أن معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو 3%، فنلاحظ أن معدلات البطالة في سنة 2003-2004-2007

تجاوزت هذا المعدل وهذا راجع إلى نمو فائض السيولة المصرفية، وقد استطاع بنك الجزائر التحكم في هذا المشكل بإستعمال أداة إسترجاع السيولة رغم ذلك بات مرتفعاً بالمعدل المستهدف 3% وهذا راجع إلى معدلات التضخم المستورد نتيجة الأزمة المالية.

وابتداءاً من سنة 2008-2009 شهد معدل التضخم إرتفاعاً ملحوظاً فقد أنتقل من 3.5%سنة 2008 إلى 5.74% سنة 2009، وفي سنة 2011 عاودت وتيرة التضخم الإرتفاع ولكن بشكل طفيف إلى حدود 4%، وأما سنة 2012 سجلت معدل التضخم بمعدل 8.89%ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الذي نتج عنه ارتفاع في أسعار المواد الاولية وخاصة منها المواد الغذائية بالاضافة الى الارتفاع المتزايد للأجور، وفي سنتي 2013و2014انخفض معدل التخضم من3.26% إلى2.92% على التوالي، ويمكن تبرير ذلك بالسياسة التقشفية التي قامت بها الحكومة والخفض من الإنفاق العام من جهة بالاضافة الى رفع معدل الاحتياطي الإجباري الى 12% سنة 2013بعدما كان 11% سنة 2012.

ليشهد بعد ذلك ارتفاعاً في السنتين الأخيرتين 2011-2017 من 4.52% سنة 2011 إلى 5.59% سنة 2017 وكذلك في السنتين 2015-2016 من 4.78% سنة 2015 إلى 6.40% سنة 2016 بالرغم من انخفاض فائض السيولة البنكية خلال هذه الفترة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أسباب هيكلية تمثلت في النقائص في ضبط الأسواق والى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، لينخفض من جديد بنسبة 4.53% سنة 2018.

ما يمكن إستنتاجه من هذا التحليل هو أن السياسة النقدية تعتبر أداة فعالة في امتصاص فائض السيولة ومحاربة التضخم، كما أن التضخم في الجزائر يعود لأسباب لايمكن التحكم فيها من خلال زيادة استقلالية بنك الجزائر، وأهم هذه الأسباب هو التضخم المستورد الذي يعتبر عاملاً أساسياً في انتشار التضخم في الجزائر، كما أن استقلالية الأهداف لبنك الجزائر ضعيفة، لم يحدد قانون النقد والقرض هدف استقرار الأسعار كهدف أساسي ووحيد للسياسة النقدية في الجزائر، ونفس الشئ بالنسبة للتعديلات التي طرأت على هذا القانون.

2/ هدف النمو الاقتصادي:

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها القانون النقد والقرض 90-10 ومختلف تعديلاته، وللتعرف على مدى تحكم بنك الجزائر في هذا الهدف نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم 89: تطور معدل النمو للناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (1990-2018)

الوحدة: (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009

معدل النمو	2.4	2.1	2.1	6.8	5.2	5.1	2	3	2.4	1.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل النمو	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.7	3.7	1.6	3.9	

المصدر: زويش أمينة، **أثر استقلالية البنك المركزي علي فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2016**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج – البويرة، 2018، ص 130.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر عرف تذبذب مستمر خلال الفترة 1990-1994 فلم تأخذ تجاه ثابت، كما يلاحظ أنه خلال الفترة 1991-1993-1994 سجلت معدلات نمو سالبة وهذا راجع إلى عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة خلال هذه السنوات.

ماعدا في سنة 1992 حيث كان موجب ويقدر ب 1.8%، وهذه المعدلات السالبة دليل على تراجع الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة الذي يمكن تفسيره بالسياسة النقدية الانكماشية المنتهجة من أجل تخفيض التضخم خلال نفس الفترة، لكنه عرف كذلك نمواً موجباً بنسبة 5.1% سنة 1998 وذلك راجع إلى تحريك قطاع الصناعة فب تلك السنة بلإضافة إلى الموسم الفلاحي الجيد، واستمر في تذبذب الى أن بلغ 6.8% سنة 2003 كأقصى معدل طيلة فترة الدراسة وهذا راجع الى انطلاق مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي وكذلك قطاع الفلاحة الذي سجل نمو قدر ب 19.7%، أما أدنى معدل سجل خلال السنتي 2009-2017 حيث بلغ معدل النمو خلال هذه السنتين بـــ 1.6% لسنة 2009 وكذلك خلال 2017 بـــ1.6% ويفسر ذلك بتراجع معدل نمو قطاع المحروقات نتيجة الازمة المالية لسنة 2008، حيث سجلت سنة 2012 تحسناً طفيفاً في معدل النمو الإقتصادي 3.3% مقابل 2.8%في 2011 ليعود إلى الانخفاض في سنة 2013 بنسبة 2.8%، ليعرف بعدها معدل النمو ارتفاعاً وصل إلى 3.8% سنة 2014 ويعود ذلك الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وذلك رغم الركود الاقتصادي العالمي الذي أثر على مختلف الاقتصاديات الدول ليعرف بعدها استقراراً خلال سنتي 2015-2016حيث بلغ 3.7% و3.3%على التوالي، حيث سجلت كذلك سنة 2018 تحسناً طفيفاً بنسبة 3.9% مقابل سنة 2017 التي كانت نسبتها منخفضة بقيمة 1.6%.

3/ هدف التشغيل الكامل:

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 وجعله في الدرجة الاولى مع هدف النمو باعتبار أن عدم تحقيق هدف التشغيل سينعكس سلباً على هدف النمو وللتعرف على مدى تحقيق هذا الهدف نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2018)

الوحدة:(%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	19.8	20.6	21.35	23	23.2	24.2	27.9	25.4	28.04	29.25
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	29.5	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على :

الديوان الوطني للإحصائيات (العمل و البطالة) متاح على الموقع الالكتروني WWW.ONS.DZ تاريخ الاطلاع 2020-05-05 23:52:59

تقارير بنك الجزائر للفترة 1990-2016

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر شهدت تزايداًفي معدل البطالة سنة 1990 الى غاية 1996 حيث بلغت 27.9% خلال سنة 1996 واستمرت في الإرتفاع الى أن بلغت ذروتها سنة 2000 بمعدل 29.5% ويمكن تبرير ذلك بالسياسة الانكماشية المطبقة الى غاية سنة 2000 مما ينعكس سلباً على الطلب الكلي والإستثمار وبالتالي العمالة، لتعرف هذه المعدلات بعدها تراجعاً ابتداء من سنة 2001 فبلغ 27.3% سنة 2001 الى 17.7%سنة 2004 ثم 11.8% سنة 2007، لتصل الى 10.9% سنة 2009 واستقرت في حدود هذا المعدل الى غاية 2016، وهذا راجع الى تخفيض سعر إعادة الخصم الى 4% سنة 2004 ثم 3.5% سنة 2016، فبالرغم من ذلك فإن السياسة النقدية لم تكن أداة فعالة في تحقيق هذا الهدف وذلك يعود لمصاحبتها إجراءات أخرى مضادة لها كالتضخم، أي أن هناك تضارب في أهداف السياسة النقدية (بطالة منخفضة، تضخم مرتفع) حيث أنه لا يمكن تحقيق الهدفين معاً، كما تمثل االنظرية الكنزية المرجع الفكري في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الفعال ويتطلب ذلك تنشيط الإستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للإقتراب من حالة العمالة الكاملة، وعرفت الجزائر إرتفاعاً

طفيفاً سنة 2012 بنسبة 11%، ثم تراجعت من جديد إلى 9.8%سنة 2013 وهي أدني نسبة تحققها خلال هذه الفترة، وقد يرجع السبب إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية. ثم إرتفعت في سنة 2015 التي بلغت نسبتها 11.2%، ليعود الانخفاض في سنة 2016 بنسبة 10.5%، ثم إرتفعت في سنتين 2016-2017 بنسبة 11.7% وهذا ما يدل على أن السلطات وضعت مشكلة البطالة من أولوياتها بخلق مناصب شغل والحد من المعدل العالي للبطالة والقبول بمعدل تضخم مرتفع قليلاً.

4/ هدف التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)

يعد هدف التوازن الخارجي أيضاً من الأهداف التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، إذ يمكن الحكم على فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف إذا كان هناك تحسن في وضعية ميزان المدفوعات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 09: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1990-2018)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ميزان المدفوعات	-0.22	-0.52	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ميزان المدفوعات	7.54	6.19	3.65	7.59	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
ميزان المدفوعات	15.32	20.14	12.05	0.13	-5.88	-27.53	-26.03	-27.76		

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 1993-1998-2003-2008-2013-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ميزان المدفوعات سجل عجزاً مستمراً خلال الفترة (1990-1999) ما عدا السنتين 1992 و1997 حيث سجل فيهما فائض يقدربـ 0.23 و1.16 مليار دولار على التوالي، ويرجع هذا العجز المسجل الى الوضعية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي تميزت بتطبيق اتفاقيات الاستعداد الأئتماني مع صندوق النقد الدولي، حيث لجأت بموجب هذه الاتفاقياتالى تخفيض قيمة الدينار في حدود 25%من خلال اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني وبنسبة 40.17%بموجب اتفاق الاستعداد الثالث، وأيضاً بسبب الظروف التضخمية في هذه الفترة مما شجع على زيادة الاستيراد، ليسجل بعدها ميزان المدفوعات فائضاً انطلاقاً من سنة 2000 ليبلغ ذروته سنة 2008 حيث بلغ 36.99 مليار دولار وهذا دليل على فعالية البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، غير أن هذا الفائض عرف تراجعاً

كبيراً سنة 2009 حيث أصبح يقدر بـــ 3.86 مليار دولار وهذا بسبب الأزمة المالية لسنة 2008 وترجع أسعار البترول، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك ليبلغ سنة 2011 فائض ميزان المدفوعات بـــ 20.14 مليار دولار وهذا يعود لارتفاع الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول مجدداً، ليعرف بعدها تذبذباً ابتداء من سنة 2012 وهذا راجع دائماً الى الصدمات الخارجية جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية ويبدوا ذلك واضحاً في سنة 2015 وكذلك سنة 2017 حيث سجل عجز في ميزان المدفوعات بسبب الانخفاض الحاد لأسعار النفط والذي استمر الى غاية سنة 2016.

ما يمكن استنتاجه بخصوص الأهداف الثلاثة الأخيرة (النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل، والتوازن الخارجي) هو أن السياسة النقدية لم تكن فعالة في تحقيق هذه الأهداف، كما أن استقلالية بنك الجزائر في ظل مختلف التعديلات لم يكن لها أثر عليها، بحيث أن تحركها يعود لأسباب أخرى تؤثر فيها أكثر من تأثير استقلالية بنك الجزائر.

ثانياً: تقييم نتائج استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية:

إن استقلالية بنك الجزائر لا تخضع لمقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير التي ذكرناها سابقا، وبالتالي فإن السياسة النقدية في الجزائر تطورت بشكل كبير خاصة مع الأمر الأخير لسنة 2003 والذي أكد على درجة من الإستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية، ولاسيما تحقيق أغلب الأهداف من خلال تنفيذ السياسة الملائمة، وفيما يلي نذكر بعض الايجابيات والنقائص التي مازال يعاني منها، ومن هذه الإيجابيات نجد:

- إنتهاء مرحلة تشتت وانقسام السلطة النقدية بين عدة مراكز قرار والتي كان عليها الحال في السابق، وزارة المالية، بنك الجزائر، الخزينة العمومية وهكذا يتم الفصل بين القطاعين النقدي والمالي.
- تمكن مجلس النقد والقرض من وضع الميكانيزمات الضرورية، لممارسة النشاط النقدي حسب ما تقتضيه قواعد السوق.
- الانتقال الى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة الذي يشكل تطوراً أو تقدماً كيفياً في سير السياسة النقدية، حيث أصبحت السياسة النقدية تتمتع بثلاث أدوات سياسية غير مباشرة، ويضاف إلى هذه الأدوات أداة استرجاع السيولة، وأداة تسهيلات الودائع واللتين يتم إستخدامهما بعد إستخدام الأدوات الأخرى وبقاء وضعية السيولة مثيرة للإنشغال، لمرافقة طور النشاط الاقتصادي سواء كان مرتفعا أو منخفضا.
- إلى جانب إدخال قواعد الحرز المفروضة التي يكمن هدفها في حث البنوك التجارية على ترشيد القرض، وتحسين كيفية جمع الموارد مما جعل اللجوء الى الموارد التضخمية محدودا.

- مواصلة استمرار تسيير فائض السيولة في سنة 2009، حيث أصبح بنك الجزائر يتوافر على إطار للسياسة يتطابق مع المعايير الدولية في مجال وسائل السياسة النقدية، ويشهد على ذلك(النظام رقم 09-02) المؤرخ في 26 ماي 2009، المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، وأن هذا الاطار العملي الجديد للسياسة النقدية سوف يساهم في متابعة هدف الإستقرار المالي في الجزائر بأكثر حسماً.

ورغم ما تم تحققه إلا أنه ما زال هناك بعض النقائص نذكر منها:

- إستمرار البنوك في تمويل مؤسسات مفلسفة مما أدى الى عدم قدرتها على تسيير محفظة أوراقها
- إستخدام بنك الجزائر لمؤشر أسعار الاستهلاك كوسيلة لحساب نسبة التضخم على مستوى الجزائر العاصمة عوض المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، علماً أن الديوان الوطني للإحصائيات يقوم بحساب كل المؤشرين، هنا يبقى السؤال مطروح هل المؤشر الأول موثوق به وأكثر دقة من الثاني.
- جعل نسبة إعادة الخصم غير قادرة على أداء وظيفة المحور في السوق النقدية في ظل تلاءم ظروف السياق النقدي يبقى دور مسؤولية السلطة النقدية في وضع نسبة مديرة وظيفية ونشيطة، مسؤولية هامة تقع على عاتق بنك الجزائر، وما يلاحظ اليوم أن المهنة تفتقر الى معالم في مجال صياغة وإنجاز إستراتيجياتها. [1]

ثالثاً: عرض ومناقشة الدراسة لأثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

1/ عرض نتائج الدراسة لأثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

قبل الشروع في التحليل والمناقشة سنقوم بتقديم الإحصائيات والتقلبات الحاصلة في مختلف اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

1-1/ العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الاحتياطي الإلزامي:

يمكن للبنك المركزي باعتباره سلطة نقدية، أن يعتمد على سياستين إما انكماشية أو توسعية ففي حالتنا هذه طبقت السياسة الانكماشية للرفع من معدل الاحتياطي الإلزامي للتقليل من معدل التضخم، فمن خلال المنحنى سنحاول معرفة سلوك من معدل التضخم ومعدل الاحتياطي الإلزامي في الفترة 1990-2018

[1]- اكن لونيس، **مرجع سابق**، ص 217.

الشكل رقم03: العلاقة بين معدل التضخم والاحتياطي الإلزامي للفترة 1990-2018

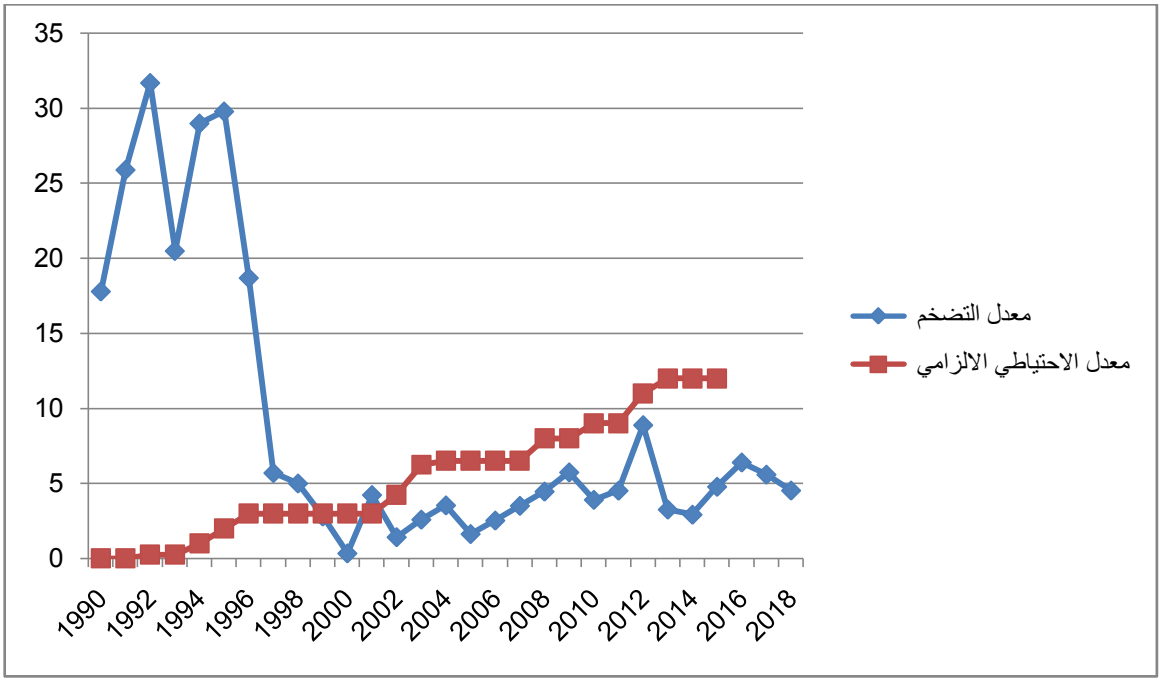

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (01)

من خلال المنحنى نلاحظ انه يمكننا تقسيم معدلات التضخم ومعدلات الاحتياطي الإلزامي إلى ثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة الأولي 1990-1999: ومن خلال هذه المرحلة نلاخظ انه كلما كان هناك إرتفاع في معدل الإحتياطي الإلزامي قابله انخفاض في معدل التضخم كما أن معدل التضخم يمتاز بالتذبذب مقارنة بلأخر خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية 2000-2009: امتازت هذه المرحلة هي الأخرى بتذبذب شديد بين ارتفاع وانخفاض لمعدل التضخم وإرتفاع متواصل لمدة الاحتياطي الالزامي.

المرحلة الثالثة 2010-2018: خلال هذه الفترة لم يكن كل من معدل التضخم ومعدل الاحتياطي الإلزمي في تباين إي كلما زاد الاحتياطي الإلزامي ضعف معدل التضخم والعكس صحيح.

1-2/ العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم:

عند إعتماد البنك المركزي لسياسة توسعية يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم وبالتالي تقوم البنوك التجارية بخفض معدلات الفائدة وفي حال اعتمادها على السياسة الانكماشية يكون العكس تماما، فبواسطة هذا المنحنى سنقوم بعمل قراءة لكلا المتغيرين للفترة 1990-2018.

الشكل رقم04: العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم للفترة 1990-2018

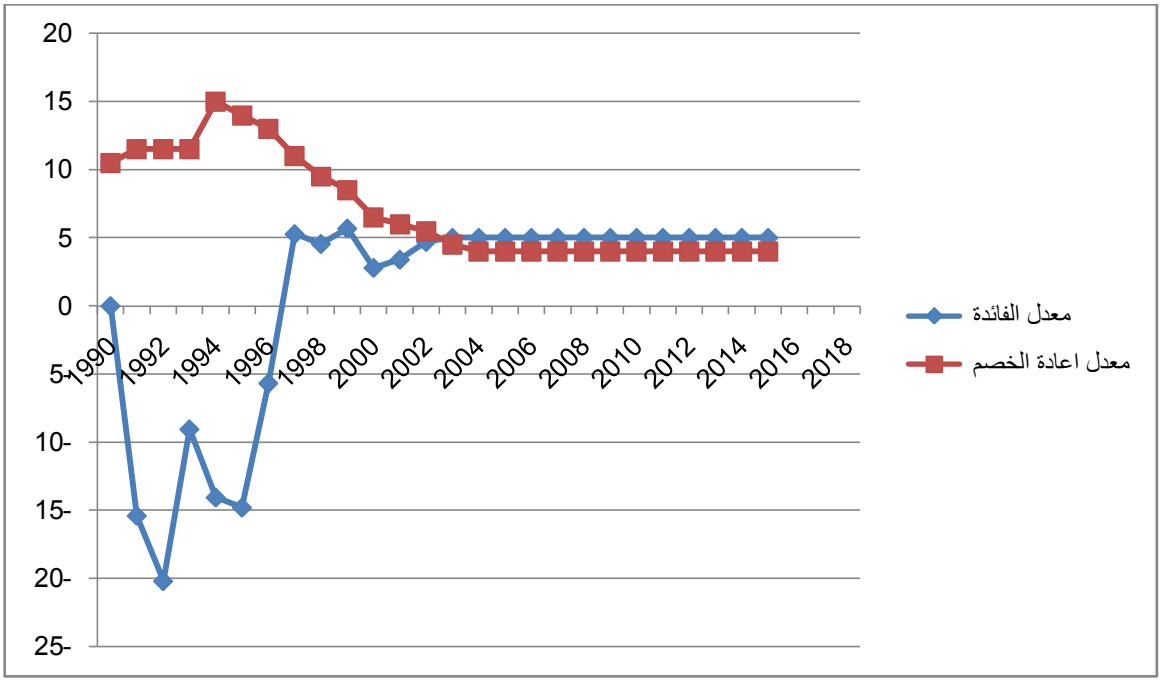

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02)

يمكننا أيضا من خلال هذه المقارنة بين معدلات الفائدة ومعدل إعادة الخصم تقسيمها إلى ثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى 1991-1999: نلاحظ من خلال هذه المرحلة أنه كلما ارتفع معدل إعادة الخصم قابله إنخفاض في معدل الفائدة الحقيقي والعكس صحيح، كما تمتاز هذه الفترة بتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بنسب معتبرة.

المرحلة الثانية 2000-2009: عرفت هذه الفترة كذلك بعض التذبذب لكلا المتغيرين مع إنخفاض في معدل إعادة الخصم يقابه إرتفاع معدل الفائدة الحقيقي، ليشهد ثبات في نهاية هذه الفترة.

المرحلة الثالثة 2007-2018: من خلال هذه الفترة نلاحظ ان معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة الحقيقي في تباين وثبات بعد إرتفاع معدل الفائدة الحقيقي علىمعدل إعادة الخصم.

1-3/ العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة:

يعتبر معدل الفائدة الحقيقي انعكاس للتغير في القوة الشرائية المشتقة من الإستثمار المعتمد على التغيرات في سعر التضخم، فمن خلال المنحنى الموالي سنقوم بدراسة سلوك واتجاه كل متغير خلال الفترة 1990-2018.

الشكل رقم05: العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي خلال الفترة 1990-2018

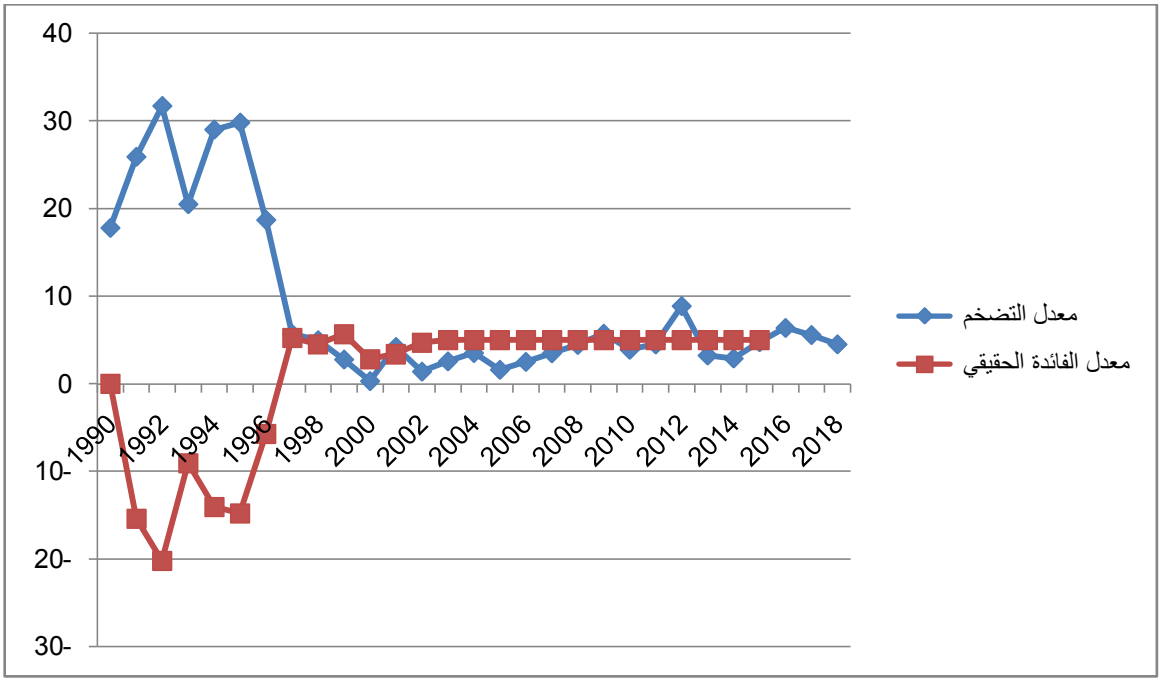

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحقين رقم (01-02)

من خلال الشكل نلاحظ ان العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل كالأتي:

المرحلة الأولى 1991-1995: خلال هذه المرحلة نجد أنه كلما ارتفع معدل التضخم ينخفض معدل الفائدة الحقيقي.

المرحلة الثانية1996-1998: في هذه المرحلة هناك ارتفاع في معدل الفائدة الحقيقي يقابله انخفاض في معدل التضخم.

المرحلة الثالثة1999-2018: في هذه المرحلة نلاحظ ان معدلات هذين المتغيرين تمتاز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بقيم موجبة لكل متغير.

2/ تحليل نتائج الدراسة لأثر استقلالية البنك المركزي علي فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

بعدما قمنا بعرض نتائج الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2007 وعليه سنبدأ بتحليل النتائج ومن ثم القيام بمناقشتها.

تحليل نتائج الدراسة: وتتضمن تحليل وتفسير إتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2018.

2-1/ تحليل تطور العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الاحتياطي الإلزامي خلال 1991-2018:

من خلا الشكل رقم(02) نلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين المتغيرين حيث قبل تطبيق البنك المركزي لأداة الاحتياطي الألزامي كان معدل التضخم عند أعلى مستوياته حيث كان خلال 1991و1992و1993 بمعدل 25.9% و 31.7% و 20.5%على التوالي وواصل إرتفاعاته إلى سنة 1995حيث كان معدله

29.8%وهذا الارتفاع يعود إلى عدة أسباب أهمها قيام الحكومة بتحرير الأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار لسنة 1989 في المقابل نلاحظ ثبات معدل الاحتياطي الإلزامي من 1994 إلى 2000 بمعدل 2.5% فقد كانت المنظومة البنكية تعاني من نقص في السيولة، أي أن المطالبة بتشكيل احتياطات خلال هذه الفترة لا تعد إلا زيادة في أعباء البنوك، ليشهد إرتفاع مستمر من سنة 2001 إلى سنة 2015 ليصل إلى 12%، يقابله انخفاض في معدل التضخم ليصل الى أدنى مستوياته سنة 2000بمعدل 0.34% ليواصل التذبذب بعد ذلك بين معدل 1.42% و 8.89%، حيث رفع البنك المركزي من معدل الاحتياطي الإلزامي في تطبيقه لسياسة انكماشية ليؤثر بدوره على خفض معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

2-2/ تحليل العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم خلال 1990-2018:

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل إعادة الخصم، حيث نلاحظ ثبات في معدل إعادة الخصم لثلاث سنوات الأولى بمعدل 11.5% ليرتفع سنة 1994 إلى 15%، بالمقابل يشهد معدل الفائدة الحقيقي العكس تماما حيث سجل معدلات سالبة خلال الفترة 1991-1996 وهذا بسبب ارتفاع معدل التضخم، ليسجل خلال الفترة 2002-2003 معدلات موجبة متذبذبة تنحصر بين 1.42% و 8.89% لتحقق ثبات بمعدل 5% خلال الفترة 2003-2015 نتيجة تحقيق البنك المركزي لأهداف خاصة منها التخفيف من حدة التضخم الأقتصاد، بالإضافة إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لرفع معدلات الفائدة الإسمية.

في هذه الحالة قام البنك المركزي بالعمل على التوسيع في إصدار النقود وبالتالي فإنه يخفض سعر إعادة الخصم بحيث يؤثر بشكل مباشر في سعر الفائدة فينخفض مما يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات.

2-3/ تحليل تطور العلاقة بين معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي خلال 1990-2018:

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي من 1990إلى 2018 الناتج عن معدلات التضخم الجنوبية، كما نلاحظ أيضا منحنى سعر الفائدة الحقيقي كأنه انعكاس على سطح مائي لمنحنى التضخم وهو مايؤكد أن التطورات الحاصلة طبيعية لأن السياسة النقدية كانت تحت إشراف صندوق النقد الدولي نتيجة لاتفاقية إعادة الجدولة.

أما مابين سنة 2001-2015 فقد تخلصت الجزائر من المديونية ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول حيث أصبح بنك الجزائر هو من يتحكم في التطورات النقدية، والملاحظ ايضا أن هناك إستقرار غير حقيقي لمعدل سعر الفائدة الحقيقي الناتج عن تصريح لبنك الجزائر التي تبدو أنها غير منطقية بالنظر إلى معدلات التضخم خلال الفترة.

خلاصة

من خلال هذا الفصل عرفت السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الجزائري عدة تطورات مختلفة فقبل سنة 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة نظراً للظروف التي عايشتها الدولة أنذاك، وبعد صدور القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، وأهم ما جاء به قانون النقد والقرض يتمثل في قضية إستقلالية البنك المركزي وإعطائه كافة الصلاحيات بصفته السلطة النقدية الوحيدة التي لها حق إتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور النقدية، حيث عمل القانون 03-11 على إعادة بعض صلاحيات بنك الجزائر وأكد على درجة عالية من الإستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية.

ويمكن القول أن السياسة النقدية كانت فعالة في تحقيق كل أهدافها لأن تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد من فعاليتها وهو هدف إستقرار الأسعار (التضخم).

الخاتمة

تعد قضية إستقلالية البنك المركزي مطلباً ضرورياً خاصة مع تطور وظائفه بالتزامن مع التطورات الإقتصادية، والإستقلالية هنا لا تعني الإنفصال التام عن الحكومة، وإنما تعني حرية التصرف في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وإختيار الأدوات المناسبة لتحقيق أهدافها خصوصاً المتعلقة بمعالجة التضخم والحفاظ على إستقرار الأسعار بعيداً عن الضعوطات السياسة للحكومة او البرلمان، ويبقي مفهوم إستقلالية البنك المركزي مفهوم شاسع يتم تحديد درجة قياسه عن طريق مجموعة من المعايير أهمها سلطة الحكومة في تعيين أعضاء البنك ومدة ولايتهم، وإلتزام البنك بتمويل العجز الحكومي، وكذا خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة، ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى المناداة بالإستقلالية هي عدم فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في ظل خضوع البنك المركزي لقرارات وتوجيهات السلطة التنفيذية.

وقد قام العديد من المفكرين الإقتصادين بدراسات عديدة للبحث في العلاقة بين درجة الإستقلالية ومعدلات التضخم، أين توصلت معظم الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين خاصة في الدول المتقدمة.

وإستناداً إلى نتائج هذه الدراسات لجأت العديد من الدول إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم الإستقلالية القانونية لبنوكها المركزية لضمان مصداقية السياسة النقدية وفعاليتها في مكافحة التضخم، والجزائر من بين هذه الدول حيث لجأت إلى إصدار قانون النقد والقرض كخطوة فعالة أعطيت بموجبه إستقلالية معتبرة لبنك الجزائر مقارنة بما كانت عليه سابقاً.

نتائج إختبار الفرضيات:

- **الفرضية الإولى:** إستقلالية البنك المركزي تعني إنفصاله التام عن الحكومة فرضية خاطئة، لأن الإستقلالية تعنى الحرية في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية بعيداً عن ضغوطات الحكومة حتى لا يسخر لتمويل العجز في الموازنة
- **الفرضية الثانية:** إستقلالية البنك المركزي تخضع لمقياس معين فرضية خاطئة، هذه الأخيرة لا تخضع لمقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير التي ذكرناها سابقا.
- **الفرضية الثالثة:** جاء قانون النقد والقرض ليمنح إستقلالية أكبر للبنك المركزي، وإن كانت غير تامة إلا أن قانون 90-10 كان فعال مقارنة بالعديد من الإصلاحات التي مرت بها الجزائر ولهذا نقبل هذه الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى بعض النتائج وهي كما يلي:

- الإستقلالية هي منح البنك المركزي الإستقلال الكامل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية دون أي تدخل أو ضغوط.
- إن إستقلالية البنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة بإختلاف المعايير.

- من ناحية علاقة الإستقلالية بمعدل التضخم فقد أثبتت الدراسة بوجود علاقة عكسية بينهما.
- يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 بمثابة شهادة ميلاد إستقلالية بنك الجزائر، ومرحلة حاسمة من مراحل السياسة النقدية في الجزائر.

وفي الأخير نستنتج أن الحديث عن إستقلالية البنك المركزي ليس بهدف خلق قلعة يصعب بلوغها، وإنما الغاية من ذلك هو إعطاء مصداقية للقرارات التي يتخذها على مستوى السياسة النقدية.

التوصيات الدراسة:

- نوصي بوضع هدف وحيد لبنك الجزائر والمتمثل في التحكم في معدل التضخم، لأنه بمثابة نقطة حساسة في تآكل إستقلالية بنك الجزائر من الناحية الفعلية مهما كانت درجة إستقلاليته من الناحية القانونية.
- يجب إيضاح العلاقة بين البنك المركزي والسياسة النقدية بحيث يكون البنك المركزي هو المتحكم في السياسة النقدية وأي إصلاح على مستوى البنك المركزي تكون آثاره على السياسة النقدية مدروسة ومتحكم فيها.
- كما أننا نوصي بإعطاء إستقلالية أكبر للسلطة النقدية بغرض مساءلتها على الأهداف التي رسمتها.

آفاق الدراسة:

وأخيرا ورغم الجهود المبذولة حتى تكون الدراسة ملمة بالموضوع، فإنه لا يخلو من الهفوات وبعض النقائص، ونرجوا أن نكون قد أضفنا بصمة جديدة إلى الحقل المعرفي بما ينفع ويرضي طلبة العلم، على أمل أن يكون جسراً إلى بحوث أخرى مثل:

- إستقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق معدلات نمو إيجابية مع الإشارة لحالة الجزائر.
- مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

I. الكتب

1. أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصاريف مدخل تحليلي ونظري** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،2005.
2. حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة،2006.
3. زكريا الدوري، يسرا السامراني، **البنوك المركزية والسياسات الإقتصادية** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية،2013.
4. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي** ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
5. السيد متولي عبد القادر، **إقتصاديات النقود والبنوك** ، الطبعة الأولي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2009.
6. طاهر فاضل البياتي، خالد التوفيق الشمري، **مدخل إلى علم الإقتصاد** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الاولى، 2009.
7. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
8. عبد القادر خليل، **مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.2012.
9. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** ، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون-الجزائر، 2009.
10. عبد المطلب عبد الحميد، **أساسيات الإقتصاد النقدي** ، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2004.
11. محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الإستقرار والتنمية الإقتصادية (نظرية تحليلية قياسية)**، الطبعة الأولى، دار للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.
12. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الإقتصاد الكلي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن،2009.
13. نزار سعد العيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الإقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.
14. نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الإقتصاد الكلي (كيف يعمل الإقتصاد في النظرية والتطبيق)** ، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن، 2001.

15. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، **النقود والمصاريف والنظرية النقدية** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، بغداد، 2009.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. الأسعد بن بردي وآخرون، **أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر(1991-2015)**، مذكرة تخرج ماستر علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017-2018.
2. إكن لونيس،**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، خلال الفترة 2000-2009**، مذكرة مقدمة ضمن متظلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر-03،2011 .
3. بلوافي محمد، **اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، والعلوم التجارية2011-2013، جامعة ابو بكر بلقائد، تلمسان.
4. حورية حمني، آليات **رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2005-2006.
5. خالفي سهام، رقراق صفية، **فغالية السياسة النقدية في ظل استقلالية البنك المركزي على الأهداف النهائية للسياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر** ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادي، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2015-2016.
6. زعباط فاطمة، **اثار استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، للفترة 1962-2013**، مذكرة تخرج ماستر، كلية العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وبنوك، 2015-2016،
7. زويش أمينة، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية للفترة 1990-2016**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2017.
8. شيخاوي حليمة، عزي سامية، **استقلالية السلطة النقدية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية حالة الجزائر، 1980-2015**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017-2018.
9. صايم محمد الأمين، ناصري الحبيب، **اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة د، الطاهر مولاي- سعيدة- 2017-2018.

10. كريمة شلغوم، **دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2011-2012.

11. لحول عبد القادر، **أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006**، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سعيدة.

III. المجلات:

1. بحوصي مجدوب، **إستقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 والأمر 03-11**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد16، بشار، 2012.
2. سمير يحياوي، ليلي معمري، **مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، مجلة علمية محكمة في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 02، البويرة، جوان 2017.
3. مم خلف محمد الجبوري، **دور إستقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية**، مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي، رقم 56، تكريت العلوم الإدارية والإقتصادية، مجلد07، العدد2011/23.

IV. الملتقيات:

1. صديقي مليكة، **السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية**، حالة الجزائر، ورقة مقدمة في إطار ملتقى الوطني الأول حول السياسات الإقتصادية في الجزائر، 13 ماي 2013.
2. عزوز علي، **قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**، مداخلة في إطار المؤشر العلمي الدول الثاني، 11-03-2008، جامعة ورقلة.
3. عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، **أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية، بين النظرية والتطبيق**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الإقتصادية، جامعة الاغواط

V. الأوامر:

1. المادة 11 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14-04-1990، الجريدة الرسمية رقم 18.
2. الأمر 01-01 المؤرخ في 28 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.
3. الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون 90-10المتعلق بالنقد والقرض.
4. القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 03-11المتعلق بالنقد والقرض.
5. المادة 143 من قانون النقد والقرض90-10.

6. المادة 19 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.
7. المادة 37، 36 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.
8. المادة 30 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

ثانياً: باللغة الأجنبية

1. Bade, R. and Parkin, M. central bank laws and monetary policy, university of western Ontario, London, Ontario 1988.
2. Yann VIDEAU, L'indépendance des banques renforce –t- elle l'efficacité des politiques économiques, Economie, Craig, 2010,2011.

الملاحق

الملحق رقم(01): تطور معدلات التضخم و الاحتياطي الإلزامي للفترة 1990-2018

السنوات	معدل التضخم	معدل الاحتياطي الإلزامي
1990	17.8	0.25
1991	25.9	0.25
1992	31.7	0.25
1993	20.5	0.25
1994	29	1
1995	29.8	2
1996	18.7	3
1997	5.7	3
1998	5	3
1999	2.8	3
2000	0.34	3
2001	4.23	3
2002	1.42	4.25
2003	2.59	6.25
2004	3.54	6.5
2005	1.63	6.5
2006	2.53	6.5
2007	3.51	6.5
2008	4.46	8
2009	5.74	8
2010	3.91	9
2011	4.52	9
2012	8.89	11
2013	3.26	12
2014	2.92	12
2015	4.78	12
2016	6.40	-
2017	5.59	-
2018	4.53	-

الملحق رقم (02): تطور معدل الفائدة الحقيقي ومعدل إعادة الخصم للفترة 1990-2018

السنوات	معدل الفائدة الحقيقي	معدل إعادة الخصم
1990	-	10.5
1991	-15.38	11.5
1992	-20.17	11.5
1993	-9.04	11.5
1994	-14.04	15.00
1995	-14.78	14
1996	-5.67	13
1997	5.27	11
1998	4.55	9.5
1999	5.68	8.5
2000	2.8	6.5
2001	3.4	6
2002	4.7	5.5
2003	5	4.5
2004	5	4
2005	5	4
2006	5	4
2007	5	4
2008	5	4
2009	5	4
2010	5	4
2011	5	4
2012	5	4
2013	5	4
2014	5	4
2015	5	4
2016	-	4
2017	-	3.75
2018	-	3.75

الملخص:

عرفت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ النشأة الأولى حتى الوقت الحالي العديد من التطورات وفقاً لتطور وظائف البنوك المركزية وتطور النشاط الإقتصادي بصفة عامة، كما كانت محل الجدل والنقاش بين المفكرين الإقتصاديين بين مؤيدين لفكرة الإستقلالية بين البنك المركزي و الحكومة بحجة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها لاسيما الحفاظ على إستقرار الأسعار، وبين معارضين لفكرة الإستقلالية مؤمنين بوجود صلة ترابط قوية بين البنوك المركزية والحكومات بإعتبار أن الحكومات بإمكانها التأثير على السياسة النقدية من خلال عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية.

وعلى الرغم من تلك الآراء المعارضة ألا أن العديد من الدراسات أثبتت جدارة البنك المركزي المستقل في الحفاظ على إستقرار الأسعار ومحاربة التضخم وخاصة في الدول المتقدمة، حيث يسهل كثيراً الإنتقال من الإستقلالية القانونية الى الإستقلالية الفعلية، وعليه سوف نتطرق من خلال هذا الموضوع إلى دراسة العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع الاشارة لحالة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي ، استقلالية البنك المركزي ، السياسة النقدية ، فعالية السياسة النقدية التضخم.

Abstract:

The relationship between central banks and government has witnessed many developments since the first establishment until the present time ,according to the evolution of the functions of central banks and the development of economy activity, it was also the subject of controversy and debate among economic thinkers among supporters of the idea of independence between the central banks and the government arguing for the effectiveness of monetary policy in achieving its goals, especially to maintain price stability ,and between opponents of the idea of independence, suggesting that there is a strong link between central banks and governments, given that governments can influence monetary policy through a number of formal and informal channels.

In spite of these opposing opinions, many studies have demonstrated the merits of the central independent bank in maintaining price stability and fighting inflation, especially in developed countries, where it is much easier to move from legal independence to actual independence. Therefore, we will be radicalized through this research paper to study the relationship between independence of the central bank and the effectiveness of monetary policy in combating inflation withan indicationof the case of Algeria.

Key words:

Central bank,Independence of central bank,monetary policy,Effectiveness of monetary policy